

# الأسئلة

obeikan.com

# الأسئلة المقالية

obeikan.com

- (1) هل هناك تحديد دقيق لطبيعة ودور المحاسبة، وضح؟
- (2) «يعتقد البعض أن طبيعة ودور المحاسبة يتمثل في خدمة متخذي القرار الاقتصادي». ما المقصود بهذه العبارة؟
- (3) هل المحاسبة لغة أم سلعة؟
- (4) ماذا يقصد بالمحاسبة كسجل تاريخي؟
- (5) «حماية الأصول» فكرة راودت علماء المحاسبة منذ القدم، هل هذه الحماية فعلية أم نظرية بين مع الشرح؟
- (6) هل قائمة المركز المالي وسيلة مثلى تكفي كدليل لإثبات إنجاز محافظة الوكيل على أصول الوحدة المحاسبية وإرجاعها إلى الأصيل بحالتها التي استلمها وضح ذلك؟
- (7) تحتاج ترجمة الأحداث المالية إلى رموز وقواعد ثابتة كما أشار Ijiri ماذا يعني بهذه الرموز والقواعد؟
- (8) يرى بعض علماء المحاسبة أن طبيعة المحاسبة ودورها يجب أن ينصب على عكس الواقع الاقتصادي للوحدة المحاسبية، ما رأيكم في هذا التوجه مع الشرح؟
- (9) قائمة الدخل كما يراها بعض منظري المحاسبة ليست أداة قياس وإنما أداة إيصال؟ كيف تسقط هذه الفكرة على الواقع العملي؟
- (10) يعتقد البعض أن المحاسبة سلعة اقتصادية تخضع لعوامل العرض والطلب، هل هذه المقولة صحيحة من وجهة نظرك؟
- (11) هل يمكن اعتبار المحاسبة نظام معلومات متكامل وضح؟
- (12) ما هي الفروق الأساسية بين العلم والنظرية والفرضية؟
- (13) تكلم عن أهم مكونات العلم؟
- (14) «تُستقى النظرية أساساً من فرضيات علمية»، هل هذا ما يجري في تطور نظرية المحاسبة بين ذلك؟
- (15) ما هي أهم تقنيات العلوم؟
- (16) هل تخضع النظريات دوماً للتقييم وإعادة التقييم مرة أخرى مع تطور الزمان والمكان، ولماذا؟
- (17) تبدأ أي دراسة علمية سواء في العلوم الطبيعية أو الاجتماعية بملاحظة ظاهرة معينة هل هذا صحيح، ولماذا؟
- (18) صنف خطوات الأسلوب العلمي لبناء النظرية المقبولة، وما هو دور الفرضيات في ذلك البناء؟
- (19) عرف نظرية المحاسبة، وحدد مدى تباين آراء العلماء حول هذا التعريف؟
- (20) تكلم عن شروط القياس العلمي؟

(21) ماذا يُقصد بتحديد الشيء المُقاس، ووحدة القياس، وأساس القياس، مع إعطاء مثال عملي لهذا الوصف؟

(22) هل ينطبق نموذج ق = ع = (س + ص) × ع على القياس المحاسبي، ولماذا؟

(23) هل ينطبق نموذج قَ ع = (صَ + صَ) × عَ على القياس المحاسبي، ولماذا؟

(24) هل تعتمد المحاسبة في طبيعتها على إجراءات القياس المحاسبي والإيصال، ولماذا؟

(25) ماذا يُقصد بمدارس الفكر المحاسبي؟

(26) ما هي الفروق الأساسية بين المدرسة التفسيرية والكلاسيكية في بناء الفكر المحاسبي؟

(27) حدد مقومات المدرسة السلوكية؟

(28) الواقع تعكسه أفكار جميع المدارس المحاسبية. هل هذا صحيح؟ ولماذا؟

(29)  $ص_ت + \Delta = ص_ت + 1$  ماذا يعني ذلك؟

(30) ما هو الفرق بين النموذج السابق، ونموذج  $ص_ت + 1 = ص_ت = \Delta$ ؟

(31) ما هي المدرسة التي تحاول إيجاد علاقة مباشرة بين الحدث والواقع؟، ومن هم أهم روادها؟

(32) ما هي أهم الفروقات بين الإيراد والمكسب وبين المصروفات والخسائر؟

(33) من هم أهم المستفيدين من القوائم المالية؟

(34) هل يوجد تجانس بين حاجات المستفيدين أم أن احتياجاتهم متعددة؟

(35) ما هو أهم أثر للقوائم المالية على السوق المالي؟

(36) هل نحتاج في الواقع إلى إعداد قوائم مالية متعددة لتلبية احتياجات المستفيدين؟ ولماذا؟

(37) فرق بين الأساليب النظرية وغير النظرية لبناء نظرية المحاسبة؟

(38) «الاهتمام بالتفاصيل دون العموميات أهم الفروق الأساسية بين الأسلوب الاستقرائي

والاستنباطي». علق على هذه العبارة ومدى صحتها؟

(39) «الأسلوب الأخلاقي يهتم بأخلاق البشر في حين أن الأسلوب الاجتماعي يهتم بمعيشتهم»

ما مدى دقة هذه العبارة؟

(40) ماذا يُقصد بالأسلوب المختلط لبناء نظرية المحاسبة ومن هم رواده؟، وهل يصلح في

رأيك لبناء النظرية؟

(41) «اعتمد جُلُّ بناء النظرية على الأساليب التقليدية التي أثبتت قدرتها في هذا المجال»

علق على هذه العبارة؟

(42) من هم رواد الأسلوب الاستنباطي، وأعطِ أحد الأمثلة لمقاومات هذا الأسلوب؟

(43) «الأسلوب الإيجابي يهتم فقط بتسليط الضوء على نظرية الوكالة» علق على هذه

العبارة؟

- (44) «ثبت فشل أسلوب الأحداث في بناء نظرية المحاسبة» لماذا؟
- (45) ماذا يُقصد بأسلوب تحليل القرارات البشرية؟
- (46) ما هي المقومات الأساسية للأسلوب الاجتماعي كأحد أساليب بناء نظرية المحاسبة؟
- (47) ما هي أهم أفكار Littleton، ولأي مدرسة محاسبية ينتمي؟
- (48) «ساند Ijiri فكرة الأساس النقدي لبناء نظرية المحاسبة». هل هذا التوجه صحيح؟ ولماذا؟
- (49) ماذا يُقصد بنموذج بيزن (Bayesian Model)؟ وما هي أهم مقوماته؟
- (50) لخص فيما لا يزيد عن عشرين كلمة ماذا استفدت بعد قراءة هذا الفصل؟
- (51) ما الفرق بين القيمة الداخلة والخارجة في قياس الأصول مع تحديد مزايا وعيوب كل قيمة ترى تصنيفها من كل أساس القياس؟
- (52) هناك رأي يقول: «إن أساس الفكر الكلاسيكي ينطلق من مبدأ تحقق الإيراد» فسر هذا الرأي وأورد حالة عملية توضحه.
- (53) ما هي الفروق الأساسية بين المدرسة الكلاسيكية والتفسيرية والسلوكية؟
- (54) ما هي المناهج الأساسية التي اقترحت عبر القرن الماضي لبناء نظرية المحاسبة، سواء النظرية أو غير النظرية؟
- (55) تتبع باختصار الخطوات الأساسية لتطور المحاسبة.
- (56) هناك جدل بين المحاسبين الاقتصاديين على تعريف وتحديد الدخل، ما هي الفروق الأساسية بينهم، مع استعراض تطور فكرة الدخل خلال القرن الماضي.
- (57) هل تصدق المقولة: إن المصروفات يمكن مطابقتها بالإيرادات؟ ولماذا؟
- (58) «دوماً يتحقق الإيراد بالبيع». علق على هذه العبارة.
- (59) كلما زاد الإيراد زاد معه الدخل. (علق على هذه العبارة).
- (60) طلب منك خلال تلخيص بعض معايير المحاسبة في المملكة.
- المطلوب:** تلخيص متطلبات أحد تلك المعايير، سواء القياس أو العرض والإفصاح المحاسبي (ليس المطلوب الإطار النظري).
- (61) درست نظرية السوق الكفاء ما هي شروط هذه النظرية، وما هي أشكال السوق الكفاء مع إعطاء نبذة عن كل منها؟
- (62) هل هناك اختلاف في أساس القياس ووحدة القياس عند نقطة اقتناء الأصول؟ ولماذا؟
- (63) كلما زادت أصول الوحدة المحاسبية كلما أدى ذلك إلى زيادة في دخلها أو زيادة في إيراداتها أو نقص في مصروفاتها.

- (64) بجملة واحدة فقط ما هو رأي كل من العلماء الآتية أسماؤهم في قياس الأصول  
.Yiai, Jiri, Littleton, Canning
- (65) ما الفرق بين القيمة الداخلة والخارجة في قياس الأصول مع تحديد مزايا وعيوب كل قيمة ترى تصنفها من كل أساس القياس؟
- (66) اضرب مثلاً توضح فيه أن قياس الأصول خاطئ، وآخر توضح فيه أن قياسها عشوائي؟
- (67) مفهوم القياس المحاسبي من أهم المفاهيم ويواجه المحاسبون العديد من المشكلات المتعلقة بالقياس، المطلوب شرح هذا المفهوم، متطرقاً إلى ماذا يحدد هذا المفهوم حسب الإطار النظري في المملكة، وكيف قسم هذا المفهوم الأصول والخصوم في المملكة مع إيراد تعريف لكل قسم وأهمية هذه التفرقة.
- (68) ما هي القواعد الأساسية لقياس الأصول والخصوم في المملكة؟
- (69) ينادي البعض بالتكلفة الجارية كأساس للقياس ولكن هناك اختلاف حول ماهية القيمة الجارية. اذكر هذه المفاهيم لتحديد التكلفة الجارية مع إيراد مزايا وعيوب كل طريقة؟
- (70) لو طلب منك التلخيص والتعليق على أحد معايير المحاسبة الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، فما هي الخطوط العريضة للمعيار الذي اخترته؟
- (71) «للدخل مفاهيم متعددة منها ما هو اقتصادي ومحاسبي، كما أن المحاسبين لا يتفقون على مفهوم الدخل» هل توافق على هذه العبارة مع تعليل الإجابة؟
- (72) تكلم بالتفصيل عن أنواع المطلوبات وكيف يتم قياسها وعرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية؟
- (73) ما هي الفروق الأساسية بين القيمة الداخلة والخارجة لتقييم الأصول، مع الإشارة إلى تأثير وحدة القياس وأساس القياس.
- (74) «للدخل مفاهيم متعددة منها ما هو اقتصادي ومحاسبي، كما أن المحاسبين لا يتفقون على مفهوم الدخل». هل توافق على هذه العبارة مع تعليل الإجابة؟
- (75) تكلم بالتفصيل عن أنواع المطلوبات وكيف يتم قياسها وعرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية؟
- (76) ما هي الفروق الأساسية بين طريقة حقوق الملكية والتوحيد؟
- (77) كيف يتم معالجة الاستثمار في الأوراق المالية طبقاً للمعيار السعودي؟
- (78) ما هي الفروق الأساسية بين المطلوبات الاعتيادية والتقديرية والاحتمالية وكيف يتم الإفصاح عن كل منها؟

- (79) ما هي الفروق الأساسية بين طريقة المتوسط المرجح والأول فالأول والأخير فالأول لقياس تدفق المخزون، وأيها أفضل في حالة التقييم والالتماس؟
- (80) ما هي القواعد الأساسية لقياس المخزون طبقاً لمعيار المخزون السعودي؟
- (81) لو طلب منك تلخيص كتابين في محاسبة وكذا مجلتين علميتين، المطلوب:
- أ- ما أسماء هذه الكتب وأسماء مؤلفيها؟
- ب- نبذة عن إحدى المجلات من حيث مكان الإصدار وأهداف المجلة.
- ج- الموضوعات الأساسية التي شملها الكتابان وكذا المجلتان العلميتان.
- (82) اختر ثلاثة معايير من معايير المحاسبة المصدرة في المملكة وحدد (حددي) ما يلي:
- أ- أهداف المعيار
- ب- اختصار نص المعيار
- (83) ما هي الفروق الأساسية بين القيمة الداخلة والقيمة الخارجة؟
- (84) ما هي الفروق الأساسية بين الكلفة التاريخية/ وحدة قياس تاريخية/ وحدة قياس تاريخي، الكلفة التاريخية/ وحدة قياس حديثة، القيمة الحالية/ وحدة قياس تاريخية، القيمة الحالية/ وحدة قياس حديثة.
- (85) متى تتساوى القيم في المحاسبة ومتى تختلف؟
- (86) هناك جدل بين المحاسبين والاقتصاديين على تعريف وتحديد الدخل، ما هي الفروق الأساسية بينهم، مع استعراض تطور فكرة الدخل خلال القرن الماضي؟
- (87) هل تصدق المقولة: إن المصروفات يمكن مطابقتها بالإيرادات ولماذا؟
- (88) ما هي الفروق الأساسية بين طريقة المتوسط المرجح والأول فالأول والأخير فالأول لقياس تدفق المخزون، وأي منها أفضل في حالة التضخم والانكماش؟
- (89) ما هي القواعد الأساسية لقياس المخزون طبقاً لمعيار المخزون السعودي؟
- (90) ما هي الفروق الأساسية بين المدرسة الكلاسيكية والتفسيرية والسلوكية؟
- (91) ما هي المناهج الأساسية التي اقترحت عبر القرن الماضي لبناء نظرية المحاسبة؟
- (92) تتبع باختصار الخطوات الأساسية لتطور المحاسبة.
- (93) قارن بين تعاريف الأصول التي أوردها كل من Caning و Apb و Fasb.
- (94) قارن بين آراء مدرسة الكلاسيكية والتفسيرية لقياس الأصول، وهل تؤثر اختلاف طريقة قياس الأصول على قياس الدخل؟
- (95) «ليس هناك فرق أساسي بين القيمة الداخلية والقيمة الخارجية لقياس الأصول إلا في موضوعية القياس في الأولى وواقعيته في الثانية». . علق على هذه العبارة.

- (96) قارن بين آراء الاقتصاديين لقياس الدخل وآراء المدرسة التفسيرية.
- (97) أبرز أهم الجدل الشكلي على قياس الدخل.
- (98) ماذا يقصد بالرسملة لقياس الدخل؟
- (99) تتبع تاريخ تطور الفكر المحاسبي مع التركيز على تطور معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- (100) تكلم عن الفروقات الأساسية بين المطلوبات الاحتمالية، التقديرية، الفعلية واضرب مثلاً لكل حالة.
- (101) كيف تعتقد أن معالجة الخسائر المحتملة يمثل مشكلة للفكر المحاسبي في المملكة، مع إعطاء أمثلة لتبرير وجهة نظرك؟
- (102) ما المقصود بمبدأ التغطية؟ وهل يمكن تطبيقية نظرياً وعملياً مع ضرب أمثلة تؤيد رأيك؟
- (103) نظراً للسمعة الحسنة التي تتمتع بها شركة النجاح لإنتاج الأدوية (شركة تضامن) ولرغبة الشركاء في توسيع نطاق عمليات الشركة، فقد قرر الشركاء في اجتماعهم بتاريخ 1402/2/17هـ تحويل الشركة إلى شركة مساهمة وطرح أسهمها للاكتتاب العام بعد أخذ موافقة الجهات الرسمية على ذلك. وقد تم في ذلك الاجتماع أيضاً تعيينك محاسباً قانونياً للشركة للإشراف على عملية التمويل. وقد تم تزويدك بالقوائم المالية للعام المالي 1401هـ والمراجعة من قبل محاسب قانوني، وتبين لك أن أصول وخصوم وحقوق الملكية لتلك الشركة بتاريخ 1401/12/30هـ كما أظهرتها قائمة المركز المالي كما يلي:

## قائمة المركز المالي لشركة النجاح لإنتاج الأدوية

بتاريخ 1401/12/30

الأصول	1401/12/30	1400/12/30
بنك ونقدية	210.000 ريال	160.000 ريال
المدينون	330.000	120.000
المخزون	220.000	340.000
أصول ثابتة مختلفة		800.000
- مجمع استهلاك	380.000	(260.000)
مجموع الأصول	1.140.000	1.160.000

			الخصوم وحقوق الملكية
260.000 ريال	300.000 ريال		دائنون عاديون
300.000	250.000		ضرائب وزكاة متراكمة وغير مدفوعة
300.000	350.000		قروض طويلة الأجل
150.000	60.000		رأس المال
150.000	180.000		أرباح متراكمة
1.160.000	1.140.000		مجموع الخصوم وحقوق الملكية

كما تبين لك أيضاً أن صافي أرباح الشركة للعام المالي 1401 كما تظهرها قائمة الدخل

كما يلي:

قائمة الدخل لشركة النجاح لإنتاج الأدوية

للعام المالي المنتهي بتاريخ 1401/12/30 هـ

	2,200,000	المبيعات
	(1,800,000)	تكلفة المبيعات
	400,000	مجمّل الربح من العمليات
	180,000	مصروفات المبيعات
(240,000)	60,000	مصروفات إدارية
(50,000)		فوائد وأتعاب
110,000		صافي الأرباح قبل الزكاة والضرائب
(20,000)		ضرائب وزكاة
90,000		صافي الأرباح

كما تم أيضاً تزويدك بالمعلومات الآتية:

1. بلغت الأرباح الموزعة على الشركاء للعام المالي 1401 هـ مبلغ 30.000 ريال.
2. تم خلال العام بيع الآلات بمبلغ 100.000 ريال وقد كانت التكاليف الأصلية لتلك الآلات مبلغ 200.000 ريال، أما قيمتها الدفترية فبلغت 130.000 ريال وقد تم تحميل الخسائر الناتجة عن البيع خطأً إلى الأرباح المتراكمة.
3. تم تحميل جميع الاستهلاكات إلى تكلفة المبيعات.
4. افترض أن جميع عمليات البيع والشراء تمت بالأجل.

وقد طلب منك مدير الشركة إعداد قائمة التدفق النقدي للشركة للعام المالي المنتهي بتاريخ 1401/12/30 هـ ليتم تقديمها للجهات المختصة عند طلب تحويل الشركة إلى شركة مساهمة. كما طلب منك أيضاً إعداد تقرير للشركاء عن أهمية هذه القائمة وما هي المعلومات التي ستضيفها للمعلومات الموجودة في قائمتي الدخل والمركز المالي، كما طلب منك أيضاً إبداء رأيك في الأساس الذي يمكن للإدارة اتباعه مستقلاً لإعداد هذه القائمة، مبرزاً أهم المبررات التي ستستند عليها لاختبار أي من الأساسين.

(104) تكلم عن الفروق الرئيسية بين فكرة القيمة المضافة للدخل وفكرة الدخل الصافي للوحدة الاقتصادية وكذلك الدخل الصافي للمساهمين.

(105) مؤسسة السعد للتجارة والمقاولات تحصل على نحو 30% من دخلها السنوي من التجارة في العقارات وبصفتك المحاسب القانوني لتلك المؤسسة، فقد استمعت إلى النقاش الآتي الذي دار بين صاحب المؤسسة والمحاسب.

مدير المؤسسة: أعتقد أنه من غير المعقول أن يبرز الإيراد والمصاريف الخاصة بتجارة العقارات كبند بحد ذاته في قائمة الدخل الآن. ذلك يؤدي إلى إساءة فهم لفكرة الربح لذلك أرى أن تدرج الإيرادات من ضمن إيرادات المؤسسة، كما تدرج المصروفات من ضمن مصروفاتها.

المحاسب: لا أعتقد أن معايير المحاسبة المتعارف عليها تسمح بمثل هذا الإجراء لذلك يجب أن يتم فصل إيرادات المؤسسة عن نشاطها العادي عن الإيرادات الناتجة من النشاط العقاري.

مدير المؤسسة: حسب رؤيتك هذه يجب أن يتم الفصل أيضاً بين خسائر الحريق الذي شب في جزء من مخازن المؤسسة الشهر الماضي والمصاريف العادية للمؤسسة. المحاسب: لا أعتقد ذلك؛ لأن قيمة هذه الخسائر لا تمثل مبالغ ذات أهمية مقارنة بحجم إيرادات المؤسسة ومصروفاتها.

المطلوب: أي من الرأيين ترجح ولماذا؟ وما هي النقاط الرئيسية التي يدور حولها هذا الحوار.

(106) رست على شركة الناصر مناقصة لبناء طريق بين الرياض والدرعية بمبلغ وقدره 170 مليون ريال، ونظراً لأن هذه المناقصة تعتبر أكبر العمليات التي حصلت عليها الشركة منذ إنشائها، لذلك استدعى الأمر الحصول على قرض من أحد البنوك لشراء معدات جديدة لتنفيذ تلك العملية. وقد أظهرت قائمة المركز المالي للشركة أنها تملك معدات تم شراؤها من أحد المقاولين المفلسين بمبلغ 18 مليون ريال، علماً بأن قيمتها السوقية تعادل أضعاف ذلك المبلغ. ولقد نما إلى علم مدير الشركة أنه

قام بإبراز تلك القائمة إلى البنك، فإنه لن يستطيع الحصول على القرض المطلوب. لذلك استدعى الأمر الاتصال بك كمحاسب قانوني وطلب منك محاولة تعديل قائمة المركز، المالي لتعكس المركز الحقيقي للشركة بدلاً من التكلفة التاريخية؛ حتى يمكن إقناع البنك لإقراض الشركة. في رأيك:

أ- ما هي الأسباب الرئيسية التي أدت إلى اختلاف التكلفة التاريخية للمعدات عن قيمتها السوقية؟

ب- بأي من القيم الآتية ستصح الشركة بإعادة تقييم معداتها؟ ولماذا؟:

- تكلفة إحلال المعدات.

- القيمة السوقية للمعدات.

- القيمة الحالية للإيرادات المتوقع تحصيلها من استخدام تلك المعدات.

ج- هل هناك طرق أخرى لإعادة تقييم المعدات غير ما ذكر سابقاً؟ ما هي؟ وكيف تختلف عن الطرق السابقة؟

(107) احصل على إحدى القوائم المالية الحديثة لإحدى الشركات المساهمة، وحدد متطلبات معيار العرض والإفصاح السعودي العامة والخاصة بكل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وبيان مدى التزام الشركة المذكورة بهذه المتطلبات وفقاً للجدول الآتي:

#### معيار العرض والإفصاح العام

ضع علامة (√) في حالة التزام الشركة بالمتطلب

ضع علامة (X) في حالة عدم التزام الشركة بالمتطلب

#### متطلبات الإفصاح العام:

- 1

- 2

- 3

- 4

- 5

- 6

- 7

#### متطلبات العرض العام:

- 1

- 2

- 3

الأسس العامة لعرض المعلومات في القوائم:

- 1
- 2
- 3
- 4

متطلبات عرض قائمة المركز المالي:

- 1
- 2
- 3
- 4
- 5
- 6
- 7
- 8
- 9
- 10

متطلبات عرض قائمة الدخل

- 1
- 2
- 2
- 4
- 5

(108) في أثناء دراستك لنظرية المحاسبة تعرضت لبعض المفردات لمحاسبية. المطلوب شرح

كل مفردة من المفردات الآتية فيما لا يتجاوز ثلاثة أسطر:

أ- الإطار النظري للمحاسبة المالية

ب- الوحدة المحاسبية

ج- Fasb

د- المدرسة الكلاسيكية

هـ تحقق الإيراد

و- المطلوبات الاحتمالية

ز- التغيير في صافي الأصول

ح- مقابلة المصروفات بالإيرادات

ط- الريج العادي والريج الشامل:

ي- القيمة الداخلة والقيمة الخارجة:

(109) لو أعطيت قائمة مركز مالي وقائمة دخل لإحدى الشركات، اسرد خمسة من الاحتمالات التي يمكن من خلالها التعديل في تلك القوائم في ظل الأفكار لمحاسبية التي درستها، مع إبداء رأيك في منطقية كل تعديل تراه:

التعديل	الأسباب
1 -	
2 -	
3 -	
4 -	
5 -	

(110) ما هو في نظرك مستقبل مهنة المحاسبة مهنيًا وعلميًا؟

(111) اذكر بعض المشكلات الأساسية التي واجهت المحاسبة خلال القرن الحادي، والعبر المستقاة منها.

(112) هل هناك علاقة بين القياس والإفصاح المحاسبي والأسواق المالية؟

(113) هل تؤيد سيطرة هيئة سوق المال على مهنة المحاسبة؟ أم يجب أن تكون مستقلة، ولماذا؟

(114) «يعتبر القياس جدلاً أساسياً في الفكر المحاسبي المعاصر» .

المطلوب: ما المقصود بالقياس المحاسبي؟ وما هي العوامل الرئيسية التي تؤثر فيه مع إعطاء مثال عملي للحالات التي تختلف فيها المدارس المحاسبية.

(115) «يحتم الاتجاه الحديث بناء إطار فكري متكامل كأساس لإصدار معايير المحاسبة المالية» .  
المطلوب:

أ- ما المقصود بالإطار الفكري للمحاسبة المالية؟ ولماذا يعتبره البعض لبنة أساسية لبناء المعايير؟ وفي رأيك ماذا يجب أن يشمل الإطار الفكري؟

ب- ما المقصود بمعايير المحاسبة، وما هو الأسلوب الذي استخدم لبناء تلك المعايير في الولايات المتحدة الأمريكية وقياساً على تلك التجربة ما هو الأسلوب الذي تقترحه لبناء المعايير في المملكة.

ج- تكلم عن الخطوات العملية لإصدار أي معيار محاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية.

(116) اختر فرضية من فرضيات المحاسبة المالية وقارن بينها من حيث أهميتها لبناء نظرية المحاسبة وتأثيرها على الجانب العملي في المحاسبة.

(117) قارن بين الأسلوب الاستقرائي والاستنباطي لبناء النظرية؟ مع معاينة أيهما أنسب لبناء نظرية المحاسبة.

(118) حصل المدير العام لشركة (الفالح) لإصلاح وصيانة الأجهزة الإلكترونية على قائمة دخل من محاسب الشركة وكانت هذه القائمة عن سنة 1414هـ. وبعد اطلاع المدير عليها قال للمحاسب ما يلي:

«هذه القائمة تشير إلى أن زيادة في إيرادات الشركة تمثل مبلغ 4 ملايين ريال عن السنة الماضية، وعلى الرغم من أن صافي أصول الشركة لم تزد بهذا المقدار». وقد رد المحاسب على المدير بما يلي:

(قد تكون محقاً في ذلك ولكن هناك عوامل في المحاسبة تؤدي إلى أن نتائج الأعمال المسجلة بالدفاتر لا تعكس دائماً صافي التغير في أصول الشركة». - ناقش رأي المحاسب مبيناً ما يلي:

أ- ما هي التحفظات المحاسبية التي تؤدي إلى تلك النتيجة التي أشار إليها المحاسب في إجابته للمدير؟

ب- اضرب أمثلة تفسر ما تقول من آراء.

ج- وضح بإيجاز ما هي العلاقة بين القوائم الآتية:

قائمة الدخل، قائمة المركز المالي.

قائمة الدخل، قائمة التغير في المركز المالي.

قائمة الدخل، قائمة التغير في المركز المالي، قائمة المركز المالي.



# أسئلة التحليل

obeikan.com

أجب بعلامة (√) أو (X) مع تعليل الإجابة

- (119) شروط عقد الشراء أو التأجير هي التي تحدد ما إذا كان يعتبر ما تم شراؤه أصلاً؟
- (120) في حالة اعتبار ما تم إيجاده أصلاً، فإن القيمة الحالية للدفعات المستقبلية تعتبر هي قيمة الأصل ويقابله نفس المبلغ كمطلوبات.
- (121) الفرق بين العقود الرأسمالية والتشغيلية للمستأجر في أن الأخير يعتبر فيه ما تم استئجاره أصلاً والأول يحمل قسط الإيجار إلى الدخل.
- (122) يعرف معهد المحاسبين الأمريكي الأصل بأنه منافع مستقبلية مملوكة لوحدة اقتصادية معينة.
- (123) القيمة الداخلية هي أفضل الطرق لقياس الأصل.
- (124) الفرق بين تعريف الأصل حسبما حدد في المفاهيم السعودية وتعريف معهد المحاسبين الأمريكي يكمن في تحديد قيمته.
- (125) هناك خلط بين تعريف الأصل وقيمه حسب تعريف معهد المحاسبين الأمريكي.
- (126) ليس هناك خط فاصل بين الأصل والمصرف، حيث إن هذا الخط يعتبر وهمياً.
- (127) كلما زادت قيمة الأصل زاد معه استهلاكه.
- (128) يكمن الجدل في تقييم المخزون على الاختيارين القيمة الداخلة والخارجة.
- (129) في حالة التضخم فإن طريقة الأول فالأول تؤدي إلى تضخيم قيمة بضاعة آخر المدة.
- (130) في حالة الكساد، فإن استخدام الأخير في الأول يؤدي إلى تضخيم كلفة البضاعة المباعة.
- (131) يتأثر تقييم بضاعة آخر المدة بالطريقة المقترحة لتدفق المخزون فقط.
- (132) في حالة استخدام طريقة الأول فالأول فإن التالف من البضاعة يتم تحميله لبضاعة آخر المدة.
- (133) الفرق بين الطريقة المتكاملة والجرد السنوي للمخزون يكمن في تحميل التالف لبضاعة آخر المدة في حالة استخدام الطريقة الأولى.
- (134) يمكن أن تكون بضاعة مشتراة جزءاً من الأصول أو جزءاً من قائمة الدخل.
- (135) تعتبر طريقة الأول فالأول أنها محاولة ممتازة لمطابقة الإيرادات الحديثة بمصروفات حديثة.
- (136) يشترط الملكية القانونية شرطاً أساسياً لاعتبار الأصل جزءاً من عناصر القوائم المالية.
- (137) كلما زادت الأصول زاد معها حقوق الملكية مباشرة.
- (138) استخدام طريقة الأخير، فالأول يؤدي إلى تحقيق الإيرادات بطريقة أسرع من طريقة الأول، فالأخير.

- (139) تعتمد فكرة الدخل في رأي المدرسة الكلاسيكية على مبدأ تحقق الإيراد في حالة البيع فقط ومن ثم مطابقتها بمصروفات.
- (140) ظهرت فكرة مطابقة الإيرادات بالمصروفات متلازمة مع تقصير الفترة المحاسبية.
- (141) ينتفي فرض الشخصية المعنوية دون غيره من الفروض الأخرى في حالة تصفية الوحدة الاقتصادية.
- (142) لو استخدمنا القيمة السوقية كأساس للقياس لأدى ذلك إلى توحيد وحدة القياس.
- (143) لا تبرز مشكلة الاستهلاك مطلقاً في حالة عدم استخدام فرض الدورية.
- (144) يركز رأي المدرسة الكلاسيكية في تحقق الإيرادات أنه لا يمكن إثبات الإيرادات إلا بعد التأكد من إتمام أغلب عمليات التحصيل، وكذا إتمام عملية التبادل دون استثناء.
- (145) هناك اتفاق بين آراء المدرسة الكلاسيكية والتفسيرية أنه يجوز أحياناً تحقق الإيراد عند الإنتاج وفي أحيان أخرى بعد التحصيل.
- (146) لكي يتم تطبيق مبدأ التغطية علمياً يجب أن يكون هناك 100% مطابقة بين الإيرادات والمصروفات.
- (147) يستحيل أحياناً الالتزام بمبدأ الثبات التزاماً علمياً.
- (148) إذا أريد للمبادئ المحاسبية أن تكون علمية فلا يجوز أن يكون هناك مبادئ تعديله لها كمبدأ الحيطة والحذر والأهمية النسبية.
- (149) يمكن تحديد نسبة معينة كـ (10% مثلاً) كمقياس للأهمية النسبية لجميع الوحدات الاقتصادية.
- (150) صدرت معايير القياس التفصيلية في المملكة في عام 1407.
- (151) لا بد لكي يتم قياس الحدث أن يكون خاصاً بوحدة اقتصادية معينة.
- (152) لو اتفقت آراء المدرسة الكلاسيكية والمدرسة التفسيرية على استخدام القيمة السوقية كأساس للتقييم لما كان هناك أي اختلاف بينهما على تعريف الدخل.
- (153) ليس هناك فرق بين التكلفة التاريخية معدلة بأثر تغير وحدة القياس والقيمة السوقية معدلة بأثر تغير وحدة القياس.
- (154) هناك ثلاث جهات حالياً تصدر معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية هي Arb، Apb، Fasb.
- (155) كلما قلت الفترة المالية كلما أدى ذلك إلى زيادة عشوائية القياس المحاسبي.
- (156) كلما زاد صافي الأصول بين فترة مالية وأخرى زادت معه إيرادات الوحدة الاقتصادية.

- (157) التفرقة بين الأصل والمصرف تعتمد بالدرجة الأولى على مبدأ تحقق الإيراد.
- (158) ليس هناك فرق بين آراء المدرسة الكلاسيكية والمدرسة التفسيرية في تحديد مفهوم الدخل لو اتفقنا على وقت تحقق الإيراد.
- (159) تعتبر القيمة العادلة للأصل الثابت في تاريخ اقتنائه الأساس في قياسه وإثباته كقاعدة عامة لا يجوز الخروج عنها.
- (160) يجب قياس وإثبات تكلفة الأصل الثابت الذي يتم اقتناؤه نتيجة لعملية تحويل غير تبادلية سواء مع الملاك أو غيرهم على أساس قيمته العادلة.
- (161) يتم إثبات الأصل الثابت الذي تنتجه المنشأة عندما يكون صالحاً للاستخدام بالتكلفة.
- (162) عند اقتناء مجموعة من الأصول الثابتة في صفقة واحدة يجب توزيع تكاليفها حسب سعر كل أصل.
- (163) يجب دوماً رسملة المبالغ التي تنفق على الأصل الثابت بعد اقتنائه.
- (164) لا يجوز أن ترسمل تكاليف التمويل المرتبطة مباشرة بالأصل الثابت الذي يتطلب إنشاؤه أو إنتاجه فترة زمنية طويلة.
- (165) يترتب أحياناً على استثمارات أصحاب رأس المال أو التوزيعات عليهم مكاسب أو خسائر للمنشأة.
- (166) تترجم بنود حقوق الملكية على أساس سعر الصرف السائد وقت نشأة البند.
- (167) يجب توزيع مصاريف الإنتاج غير المباشر للمخزون على أساس الطاقة المثلّي للإنتاج.
- (168) تحسب تكلفة السلع غير المتشابهة غير القابلة للاختلاط على أساس الكلفة أو السوق أيهما أقل.
- (169) يمكن أن تتحمل السنة المالية الجارية لقيمة الهبوط في أسعار المخزون الناتج عن تطبيق قاعدة التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل.
- (170) يمكن استخدام قاعدة التجزئة أو الكلفة أو السوق أيهما أقل أو المتوسط المرجح في قياس بضاعة آخر المدة في محلات التجزئة أو الأسواق المركزية.
- (171) يقصد بتكلفة شراء المخزون إجمالي ما تدفعه المنشأة على شراء البضاعة.
- (172) يمكن إثبات إيرادات عقود الإنشاء طويلة الأجل وفقاً لطريقة الإنجاز.
- (173) يتم دوماً إثبات الإيرادات المتعلقة ببيع البضائع مع حق رد السلعة المباعة عند عملية التسليم.

- (174) تصنف الأوراق المالية كاستثمار لغرض الاتجار أو لغرض الاستثمار مهما كانت نسبة السيطرة.
- (175) يتم إثبات الإيرادات المترتبة على تقديم الخدمات عند اكتمال التعاقد.
- (176) لا يجوز تأجيل إثبات أي جزء من إيرادات الربح الابتدائي للامتياز.
- (177) يجب إثبات الإيرادات عند عملية التحصيل الفعلي إذا امتد تحصيلها إلى أكثر من عام.
- (178) تعامل المصروفات الإدارية والتسويقية على أنها تكلفة فترة دوماً ولا يجوز معاملتها كلفة إنتاج.
- (179) يمكن أن ترسم تكاليف الأبحاث والتطوير وتصنف كأصل ملموس.
- (180) يجب استبعاد الرصيد غير المطفأ لتكاليف التطوير واعتبارها مصروفات نهاية كل عام.
- (181) يجب إثبات تكاليف المواد التي استخدمت في أنشطة البحث والتطوير كمصاريف بحث وتطوير فور حدوثها.
- (182) تعرض مصاريف البحث والتطوير كبند مستقل بقائمة الدخل ضمن نتائج العمليات المستمرة للمنشأة.
- (183) تعد سيطرة مؤقتة إذا قررت إدارة المنشأة التخلص من المنشأة التابعة خلال عام من تاريخ السيطرة فقط.
- (184) يجب عدم استبعاد منشأة تابعة من القوائم المالية الموحدة لمجرد اختلاف فترتها المالية عن الفترة المالية للمنشأة المسيطرة.
- (185) إذا احتفظت المنشأة باستثمارات في أي منشأة تابعة، ثم فقدت السيطرة عليها فيجب تقويم تلك الاستثمارات بالكلفة أو السوق أيهما أقل.
- (186) إذا تبين للمنشأة عند إعداد القوائم المالية أي تغيير في القصد من اقتناء الأوراق المالية يجب أن تحول إلى استثمار لغرض الاتجار.
- (187) يتم قياس الاستثمار في الأوراق المالية المتاحة للبيع في قائمة المركز المالي على أساس الكلفة أو السوق أيهما أقل.
- (188) إذا كانت الأوراق المالية التي أعيد تصنيفها تم اقتناؤها بقصد الاتجار، فلا يجوز إلغاء مكاسبها غير المحققة التي سبق إثباتها ضمن الدخل في الفترات القادمة.
- (189) أهم أهداف نظرية المحاسبة هو تفسير الممارسات المحاسبية الراهنة.
- (190) يميل الفكر المحاسبي في بناء نظرية المحاسبة إلى الاعتماد على المنهج الاستنباطي أكثر من اعتماده على المنهج الاستقرائي.
- (191) يقوم المنهج الاستنباطي على استخدام الاستدلال عن طريق المنطق للوصول من مجموعة من المقومات إلى النتائج.

- (192) يقوم المنهج الاستقرائي على أن التجربة هي مصدر المعرفة.
- (193) المدخل الاجتماعي لدراسة نظرية المحاسبة مدخل سلوكي في جوهره.
- (194) يقوم مدخل الأحداث على أن الغرض من المحاسبة هو توفير معلومات عن الأحداث الاقتصادية التي يتوقع حدوثها مستقبلاً.
- (195) يركز المدخل الأخلاقي في المحاسبة على مفاهيم الوضوح والعدالة والمساواة في القوائم المالية.
- (196) يعني مفهوم الأهمية النسبية مقدرة مستخدمي المعلومات المالية على فهم بيانات على مستويات مختلفة من التجميع.
- (197) يعتبر مبدأ الحيطة والحذر هو السبب الرئيس وراء تمسك المحاسبين بمبدأ التكلفة التاريخية.
- (198) يمكن تعريف المحاسبة المالية بأنها علم إيصال المعلومات المالية إلى المستفيدين.
- (199) يكفي افتراض أن الحدث مالي فقط لكي يمكن اعتباره أحد مداخل القياس المحاسبي.
- (200) تبنى فلسفة المدرسة الكلاسيكية على أساس الاهتمام بواقعية قياس الأحداث المالية بغض النظر عن موضوعيتها.
- (201) المحدد الأساس للقياس المحاسبي يكمن في عاملي وحدة القياس وأساس القياس.
- (202) إعداد القوائم المالية الموحدة يعتبر أحد وسائل القياس المحاسبي.
- (203) تعتمد فكرة الدخل في رأي المدرسة الكلاسيكية على مبدأ تحقق الإيراد في حالة البيع فقط ومن ثم مطابقتها بمصروفات.
- (204) ظهرت فكرة مطابقة الإيرادات بالمصروفات متلازمة مع تقصير الفترة المحاسبية.
- (205) ينتفي فرض الشخصية المعنوية دون غيره من الفروض الأخرى في حالة تصفية الوحدة الاقتصادية.
- (206) لو استخدمنا القيمة السوقية كأساس للقياس لأدى ذلك إلى توحيد وحدة القياس.
- (207) لا تبرر مشكلة الاستهلاك مطلقاً في حالة عدم استخدام فرض الدورية.
- (208) يركز رأي المدرسة الكلاسيكية في تحقق الإيرادات على أنه لا يمكن إثبات الإيرادات إلا بعد التأكد من إتمام أغلب عمليات التحصيل وكذا إتمام عملية التبادل دون استثناء.
- (209) هناك اتفاق بين آراء المدرسة الكلاسيكية والتفسيرية على أنه يجوز أحياناً تحقق الإيراد عند الإنتاج وفي أحيان أخرى بعد التحصيل.
- (210) لكي يتم تطبيق مبدأ التغطية علمياً يجب أن يكون هناك 100% مطابقة بين الإيرادات والمصروفات.

- (211) يستحيل أحياناً الالتزام بمبدأ الثبات التزاماً علمياً.
- (212) صدرت معايير القياس التفصيلية في المملكة في عام 1407هـ.
- (213) لا بد لكي يتم قياس الحدث أن يكون خاصاً بوحدة اقتصادية معينة.
- (214) لواتقت آراء المدرسة الكلاسيكية والمدرسة التفسيرية على استخدام القيمة السوقية كأساس للتقييم لما كان هناك أي اختلاف بينهما على تعريف الدخل.
- (215) ليس هناك فرق بين التكلفة التاريخية معدلة بأثر تغير وحدة القياس والقيمة السوقية معدلة بأثر تغير وحدة القياس.
- (216) لا يوجد فرق بين الدخل حسب المفهوم الاقتصادي والمحاسبي فكلاهما وجهان لعملة واحدة.
- (217) كلما زادت إيرادات الوحدة الاقتصادية ونقصت مصروفاتها زاد معه صافي الأصول للفترة المحاسبية اللاحقة.
- (218) ليس هناك فرق أساسي بين الدخل الاستقرائي والاستنباطي لبناء نظرية المحاسبة.
- (219) كان J patton عام 1922 و Canning عام 1965 دور مهم في بناء الفكر المحاسبي، حيث يتبنى الأول النظرية الكلاسيكية والثاني النظرية التفسيرية.
- (220) ليس هناك فروق جوهرية بين النظرية الكلاسيكية والنظرية التفسيرية.
- (221) يشمل الإطار الفكري عادة تحديد الأهداف والمفاهيم والمعايير.
- (222) لا يوجد فروق أساسية بين الشخصية المحاسبية والمعنوية والنظامية.
- (223) ليس هناك تعاريف محددة لعناصر القوائم المالية في المملكة.
- (224) الفئات المستفيدة من المعلومات المحاسبية حسب الإطار الفكري للمحاسبة المالية في المملكة فئتان فقط.
- (225) يعتبر أساس القياس متغيراً وليس ثابتاً ومحدداً حسبما حددته مفاهيم المحاسبة المالية في المملكة.
- (226) ليس هناك فرق بين أساس القياس ووحده وتحدد الشيء، فجميعها أركان القياس العلمي.
- (227) الوحدة المحاسبية والأحداث المالية والاستمرارية والدورية شروط أساسية من شروط القياس المحاسبي.
- (228) ليس هناك فروق بين حساب الأرباح والخسائر وقائمة الدخل، فكلاهما قائمة بين قائمتي مركز مالي.
- (229) تقتزن نظرية القيد المزدوج باسم لوكا بسيلو الذي عاش في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، حيث اعتبر أن جميع ما يدخل على الناس منافع وما يصرفه الناس تضحيات.

(230) يقصد بمبدأ التغطية إصاق مصروفات بإيرادات معينة وكذا مقابلة المصروفات الأخرى.

(231) لا يوجد فروق أساسية بين النماذج الرياضية الآتية لقياس الدخل:

$$\Delta = \text{ص ت}^{-1} + \text{ص ت}$$

$$\text{ص ت}^{-1} = \Delta + \text{ص ت}$$

$$\Delta = \text{ص ت}^{-1} + \text{ص ت}$$

(232) أي تغير من سياسة محاسبية إلى أخرى يعالج كتغيرات محاسبية.

(233) يتحقق الإيراد دوماً عند البيع حسبما يتضمنه الإطار الفكري للمحاسبة في المملكة.

(234) ليس هناك فرق بين الإيرادات والمكاسب وكذا المصروفات والخسائر.

(235) لا يوجد فرق بين التحليل الطولي والتحليل العرضي، فكلاهما يساعدان على تطبيق

مبدأ الاتساق.

(236) ليس هناك فروق جوهرية بين النظرية الكلاسيكية والنظرية التفسيرية.

(237) يشمل الإطار الفكري عادة تحديد الأهداف والمفاهيم والمعايير.

(238) لا يوجد فروق أساسية بين الشخصية المحاسبية والمعنوية والنظامية.

(239) لا يمكن تحديد آثار الوظيفة الإعلامية على القياس المحاسبي؟

(240) الفئات المستفيدة من المعلومات المحاسبية حسب الإطار الفكري للمحاسبة المالية في

المملكة فئتان فقط.

(241) لقد اقترح Thiel الدالة اللوغريتمية وسيلة لقياس المحتوى الإعلامي للتقارير المالية:

نظراً لخاصية الإضافة التي تتمتع بها هذه الدالة.

(242) ليس هناك فرق بين أساس القياس ووحده وتحديد الشيء المقاس، فجميعها أركان

القياس العلمي.

(243) الوحدة المحاسبية والأحداث المالية والاستمرارية شروط أساسية من شروط القياس المحاسبي.

(244) تقترن نظرية القيد المزدوج باسم الوكا بسيلو الذي عاش في النصف الثاني من القرن الخامس

عشر، حيث اعتبر جميع ما يدخل على الناس منافع وما يصرفه الناس تضحيات.

(245) يمكن تقسيم تحيز القياس المحاسبي حسب مصدره إلى تحيز مصدره قواعد القياس

وآخر الشخصي القائم بعملية القياس.

(246) هناك ثلاثة أساليب للقياس الأول: مباشر والآخر: غير مباشر والأخير: علمي.

(247) يلحق الإيراد دوماً عند البيع حسبما يتضمنه الإطار الفكري للمحاسبة في المملكة.

(248) ليس هناك فرق بين الإيرادات والطلب وكذا المصروفات والخسائر.

- (249) ليس هناك فروق بين آراء المدرسة الكلاسيكية والتفسيرية، فكلاهما يركز على القياس.
- (250) القياس المحاسبي هو قياس علمي.
- (251) ينتفي فرض الشخصية المعنوية دون غيره من الفروض الأخرى في حالة تصفية الوحدة الاقتصادية.
- (252) الهدف من بياني أهداف ومفاهيم المحاسبة الصادرين في المملكة هو استخدامهما أساساً لوضع معايير المحاسبة المالية.
- (253) لا تبرز مشكلة الاستهلاك مطلقاً في حالة عدم استخدام فرض الدورية.
- (254) الهدف من النظرية في المحاسبة هو تفسير الممارسات المحاسبية السائدة.
- (255) من أهم التغيرات التي طرأت في الفكر المحاسبي خلال هذا القرن الميلادي هو التحول من التركيز على قائمة المركز المالي إلى التركيز على قائمة الدخل.
- (256) تحاول المداخل السلوكية في المحاسبة إنشاء صلة بين القياس المحاسبي والمفاهيم الاقتصادية السائدة في عالم الواقع.
- (257) يقوم المنهج الاستنباطي على الوصول إلى النتائج العامة من خلال الملاحظات والمشاهدات.
- (258) تعتبر القيمة العادلة للأصل الثابت في تاريخ اقتنائه الأساس في قياسه وإثباته كقاعدة عامة لا يجوز الخروج عنها.
- (259) يجب قياس وإثبات تكلفة الأصل الذي يتم اقتناؤه نتيجة لعملية تحويل غير تبادلية، سواء مع الملاك أو غيرهم على أساس قيمته العادلة.
- (260) يتم إثبات الأصل الثابت الذي تنتجه المنشأة، عندما يكون صالحاً للاستخدام بالتكلفة.
- (261) عند اقتناء مجموعة من الأصول الثابتة في صفقة واحدة يجب توزيع تكاليفها حسب سعر كل أصل.





أسئلة  
متعددة الخيارات

obeikan.com

## اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة

(262) الفروقات الأساسية بين الأسلوب الاستقرائي والاستنباطي تكمن في:

- (أ) - الأول أعم وأشمل.
- (ب) - الثاني أعم وأشمل.
- (ج) - الأول يهتم بالتفاصيل والثاني بالعموميات.
- (د) - غير ما ذكر بعاليه.

(263) تتكون نظرية المحاسبة من:

- (أ) - مجموعة من الأفكار.
- (ب) - مجموعة من الفرضيات.
- (ج) - مجموعة من البدهيات.
- (د) - غير ما ذكر بعاليه.

(264) الأسلوب الأخلاقي لبناء نظرية المحاسبة يكمن في:

- (أ) - تسجيل جميع الأحداث الأخلاقية.
- (ب) - ضمان أن يتحلى المديرون بالأخلاق.
- (ج) - دراسة سلوك المديرين.
- (د) - غير ما ذكر بعاليه.

(265) إن الأسلوب الأمثل لبناء نظرية المحاسبة يكمن في:

- (أ) - مزج جميع الأساليب.
- (ب) - الأسلوب التقليدي.
- (ج) - الأسلوب الاستقرائي.
- (د) - غير ما ذكر بعاليه.

(266) في نموذج  $ص ت + \Delta = ص ت + 1$ ، فإن أي تغيير في الإيرادات يؤدي إلى:

- (أ) - زيادة في ص ت.
- (ب) - زيادة في  $\Delta$ .
- (ج) - زيادة أو نقص في ص ت + 1.
- (د) - لا تأثير على النموذج.

(267) الفرق الأساسي بين المصروف والإيراد أن:

- (أ) - الأول يزيد صافي الأصول.  
 (ب) - الثاني يزيد صافي الأصول.  
 (ج) - الثاني يؤدي إلى زيادة ص ت .  
 (د) - المصروف نقص في ص ت + 1 في حين أن الإيراد زيادة في ص ت.  
 (268) يكمن دور المحاسبة في كونها:  
 (أ) - سجلاً تاريخياً.  
 (ب) - لغة أرقام.  
 (ج) - سجلاً تاريخياً ولغة أرقام.  
 (د) - غير ما ذكر بعاليه.  
 (269) يقصد بالفرضية:  
 (أ) - تفسير مبدئي لظاهرة معينة.  
 (ب) - جزء مكمل للعلوم.  
 (ج) - حقيقة ثابتة.  
 (د) - غير ما ذكر بعاليه.  
 (270) ساد الاعتقاد أن المحاسبة حقل تطبيقي حتى:  
 (أ) - نهاية القرن التاسع عشر.  
 (ب) - الثلث الأول من القرن العشرين.  
 (ج) - الثورة الصناعية.  
 (د) - غير ما ذكر بعاليه.  
 (271) أشار هندركسن إلى أن نظرية المحاسبة عبارة عن مجموعة من المبادئ التي:  
 (أ) - تعطي مرجعية يمكن من خلالها تقييم التطبيق المبدئي.  
 (ب) - تكون مرشدة لتطويرها.  
 (ج) - أ + ب.  
 (د) - غير ما ذكر بعاليه.  
 (272) لكي يكون القياس علمياً يجب:  
 (أ) - أن نُحدد الشيء المُقاس وأساسه القياسي.  
 (ب) - أن نُحدد الشيء المُقاس ووحدة القياس.  
 (ج) - أن نُحدد الشيء المُقاس وأساس القياس ووحدة القياس.  
 (د) - غير ما ذكر بعاليه.

(273) تكمن فلسفة المستوى الثاني من مستويات مدارس الفكر المحاسبي في:

(أ) - إيجاد علاقة مباشرة بين الحدث والواقع.

(ب) - التشكيك في موضوعية القياس.

(ج) - الاهتمام بعمومية القياس.

(د) - غير ما ذكر بعاليه.

(274) يمكن اعتبار النموذج  $ص ت + 1 - ص ت = \Delta$  ممثلاً بها لآراء:

(أ) - المدرسة السلوكية.

(ب) - المدرسة التفسيرية.

(ج) - المدرسة الكلاسيكية.

(د) - غير ما ذكر بعاليه.

(275) يعتبر العالم كانونج (Canning) من أهم رواد:

(أ) - المدرسة الكلاسيكية.

(ب) - المدرسة التفسيرية.

(ج) - المدرسة السلوكية.

(د) - غير ما ذكر بعاليه.

(276) يُقصد بالمستوى الأول في الفكر المحاسبي:

(أ) - مدرسة التقليد الكلاسيكي.

(ب) - مدرسة التحليل الإجرائي.

(ج) - أ أو ب.

(د) - غير ما ذكر بعاليه.

(277) يمكن عكس آراء المدرسة الكلاسيكية في:

(أ) -  $ص ت + \Delta = ص ت + 1$ .

(ب) -  $ص ت + 1 + \Delta = ص ت$ .

(ج) -  $ص ت + 1 = ص ت$ .

(د) - غير ما ذكر بعاليه.

(278) علم المحاسبة هو علم:

(أ) - قياس الأحداث المالية وإيصال نتائجها للمستفيدين.

(ب) - قياس للأحداث المالية.

(ج) - إيصال النتائج.

(د) - غير ما ذكر بعاليه.

(279) ص ت 1+ تعني:

(أ) - صايف الأصول في نفس الفترة.

(ب) - صايف الأصول في فترة لاحقة.

(ج) - التغيير.

(د) - غير ما ذكر بعاليه.

(280) أهم انتقاد يُوجه للمدرسة الكلاسيكية كونها:

(أ) - تبتعد عن الواقع.

(ب) - تبتعد عن الموضوعية.

(ج) - تهتم بالتفاصيل والإجراءات.

(د) - غير ما ذكر بعاليه.

(281) المدرسة التي تهتم بتحديد المستفيدين وحاجاتهم هي:

(أ) - المدرسة السلوكية.

(ب) - المدرسة التفسيرية.

(ج) - المدرسة الكلاسيكية.

(د) - غير ما ذكر بعاليه.

(282) يمكن تعريف نظرية المحاسبة بأنها:

(أ) - الترابط المنطقي لمجموعة من الفرضيات.

(ب) - مجموعة من الفرضيات المنطقية.

(ج) - مجموعة من المبادئ العلمية المثبتة منطقياً وعلمياً.

(د) - غير ما ذكر بعاليه.

(هـ) - الترابط المنطقي لمجموعة من الفرضيات ليكون المرجع الأساسي لعلم من العلوم.

(283) تهتم المدرسة السلوكية بـ:

(أ) - المستفيد العادي من القوائم المالية.

(ب) - قرارات الاستثمار.

(ج) - المستفيد المثقف من القوائم المالية.

(د) - تعريف المستفيد وحاجاته من المعلومات المالية.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(284) أحد رواد المدرسة الكلاسيكية:

(أ) - Sprouse.

(ب) - Moonitz.

(ج) - Littlton.

(د) - جميع ما ذكر بعاليه.

(هـ) - غير ما ذكر.

(285) معهد المحاسبين الأمريكي يرمز له بـ:

(أ) - Fasb.

(ب) - Apb.

(ج) - Sec.

(د) - Goa.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(286) الفرق الرئيس بين المدرسة الكلاسيكية والتفسيرية يتمثل في:

(أ) - أن الأولى تركز على موضوعية القياس وتهمل تماماً واقعيته.

(ب) - أن الثانية تركز تماماً على واقعية القياس وتهمل تماماً موضوعيته.

(ج) - كلاهما يركز على واقعية القياس ويهمل موضوعيته.

(د) - الأولى تركز على الموضوعية والثانية على واقعية القياس.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(287) المستفيد في نظر المدرسة الكلاسيكية هو:

(أ) - الدائن.

(ب) - المالك.

(ج) - الحكومة.

(د) - ما ذكر بعاليه يمثل جميع المستفيدين.

(و) - غير ما ذكر بعاليه.

(288) الفرق بين الأسلوب الاستنتاجي والاستقرائي في البحث العلمي أن:

(أ) - الأولى تهتم بالعموميات والثاني بالتفصيل.

(ب) - الأولى بالتفاصيل والثاني بالعموميات.

(ج) - كلاهما يهتم بالعموميات.

(د) - كلاهما يهتم بالتفاصيل.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(289) يرجع أصل تاريخ تطور الفكر المحاسبي إلى:

(أ) - الثورة الصناعية.

(ب) - حضارة المدن الإيطالية.

(ج) - الحضارة الإسلامية.

(د) - تطور صناعة النقل الحديدي.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(290) يتولى إعداد معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية حالياً:

(أ) - Ascpa.

(ب) - Apb.

(ج) - Arb.

(د) - Sec.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(291) يستنبط من فرض الشخصية المعنوية أنه:

(أ) - هناك تطابق بين الشخصية المعنوية في نظر المحاسبة والقانون.

(ب) - تعريف الشخصية المعنوية مرتبط باستمرارية المشروع.

(ج) - تعريف الشخصية المعنوية مرتبط بالدورية.

(د) - قد يكون هناك شخصية معنوية في المفهوم المحاسبي وليس لها شخصية معنوية

في نظر القانون والعكس صحيح.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(292) يعني فرض استمرارية المشروع أن:

(أ) - حياة المشروع محددة مسبقاً.

(ب) - حياة المشروع غير محددة مسبقاً.

(ج) - اقتصار هذا الفرض على الشركات المساهمة.

(د) - لا يصفى المشروع في نهاية السنة الأولى.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(293) أساس احتساب الاستهلاك مبني على:

(أ) - فرض استمرارية المشروع.

(ب) - فرض الدورية.

- (ج) - فرض الشخصية المعنية.
- (د) - مقابلة الإيرادات بالمصروفات.
- (هـ) - غير ما ذكر بعاليه.
- (294) الأساس في احتساب الأصول غير النقدية في قائمة المركز المالي للوحدة الاقتصادية يكمن في:
- (أ) - فرض الدورية.
- (ب) - فرض استمرارية المشروع.
- (ج) - مطابقة الإيرادات بالمصروفات.
- (د) - جميع ما ذكر بعاليه.
- (هـ) - غير ما ذكر بعاليه.
- (295) الفرق الرئيس بين الربح الشامل والربح العادي يكمن في:
- (أ) - الأول يستخرج إجمالي الربح والثاني صافي الربح.
- (ب) - الأول يستخرج صافي الربح والثاني إجمالي الربح.
- (ج) - الأول يهتم بربح الوحدة الاقتصادية والثاني ربح أكثر من وحدة اقتصادية.
- (د) - ليس هناك فرق بينهما.
- (هـ) - غير ما ذكر بعاليه.
- (296) الفرق بين فكرة الدخل الصافي للمستثمرين وفكرة القيمة المضافة يكمن في:
- (أ) - طرح الضرائب من الثانية ينتج الأولى.
- (ب) - طرح الفوائد من الثانية ينتج الأولى.
- (ج) - طرح الضرائب والفوائد من الثانية ينتج الأولى.
- (د) - الثانية مساوية للدخل في تعريف الاقتصادية بالأولى لتعريف الدخل حسب آراء المدرسة التفسيرية.
- (هـ) - غير ما ذكر بعاليه.
- (297) الفرق الرئيس (الفروق الرئيسة) بين الربح في الفكر المحاسبي والاقتصاد هو أن:
- (أ) الأول يتميز بالمنطقية والثاني بالواقعية.
- (ب) الأول خطأ والثاني صحيح.
- (ج) يحتسب الاستهلاك في الأول، بينما يهمل في الثاني.
- (د) أ، ج.
- (هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

- (298) الفرق الرئيس بين الربح العادي والربح الشامل في الفكر المحاسبي هو أن:
- (أ) الأول يمثل الفرق بين إيرادات الوحدة الاقتصادية العادية ومصروفاتها، بينما يمثل الثاني الفرق بين الإيرادات والمصروفات للوحدة الاقتصادية.
- (ب) عشوائية القياس في المفهوم الأول ودقة القياس في المفهوم الثاني.
- (ج) يتحقق الإيراد في المفهوم الأول عند البيع، بينما يتحقق الإيراد في الثاني عند الإنتاج.
- (د) الأول يمثل الفرق بين الإيرادات والمصروفات للوحدة الاقتصادية، بينما يمثل الثاني الفرق بين إيرادات الوحدة الاقتصادية بين مصروفاتها العادية.
- (هـ) غير ما ذكر بعاليه.
- (299) فكرة القيمة المضافة للدخل تمثل في:
- (أ) الفرق بين إيرادات الوحدة الاقتصادية ومصروفاتها.
- (ب) الضرائب.
- (ج) الفوائد.
- (د) الضرائب + الرواتب.
- (هـ) غير ما ذكر بعاليه.
- (300) يمكن أن يحتسب الدخل في نظر المدرسة التفسيرية على أساس فكرة الرسملة، ولمعرفة الدخل على هذا الأساس يجب أن تعرف:
- (أ) العوائد المستقبلية.
- (ب) سعر الخصم.
- (ج) عدد السنوات ونهاية حياة المشروع.
- (د) أ، ب.
- (هـ) ب، ج.
- (و) غير ذلك.
- (301) حدد Fasb سنة 1979 أهم خصائص المطلوبات أنها:
- (أ) تنطوي على تحديد مسؤولية الوحدة الاقتصادية تجاه وحدة اقتصادية أخرى تتطلب التسوية بواسطة تحويل أو استخدام أصول معينة بتاريخ معين، أو أحداث معينة أو حسب الطلب.
- (ب) تتطلب هذه المسؤولية التزامات على وحدة اقتصادية تتركها بدون اختيار لتسوية هذه المطلوبات.

(ج) - أ، ب.

(د) - هناك خصائص أخرى مهمة غير ما ذكر بعاليه.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(302) الطريقة المثالية لفرض مطابقة تكاليف البضاعة المباعة مع إيراداتها هي:

(أ) - Fifo.

(ب) - Lifo.

(ج) - التكاليف المتوسطة.

(د) - جميع ما ذكر بعاليه.

(هـ) - غير ما بذكر بعاليه.

(303) الفرق الرئيس بين المطلوبات والمطلوبات المقدرة يكمن في أن:

(أ) - درجة الوقوع في الأولى 100% بينما في الثانية أقل من ذلك.

(ب) - درجة الوقوع في الأولى 100% ودرجة التقدير 100% في الثانية درجة التقدير

+ 10% ودرجة الوقوع أقل من 100%.

(ج) - درجة الوقوع والتقدير 100% في الأولى، بينما درجة الوقوع 100% والتقدير

أقل من ذلك.

(د) - درجة الوقوع في كليهما متساوية وكذا درجة التقدير.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(304) الفرق الرئيس بين المطلوبات التقديرية والمطلوبات الاحتمالية ذات درجة الوقوع العالي:

(أ) - الأولى صعبة التقدير والثانية سهلة التقدير.

(ب) - يختلفان في درجة الوقوع ولكن يتفقان في درجة التقدير.

(ج) - لا يوجد أي فرق بينهما.

(د) - كلاهما سهل التقدير.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(305) الفرق الرئيس بين المطلوبات والمطلوبات الاحتمالية يكمن في أن:

(أ) - الأولى سهلة التقدير والثانية صعبة التقدير.

(ب) - يختلفان في درجة الوقوع ولكن يتفقان في درجة التقدير.

(ج) - لا يوجد أي فرق بينهما.

(د) - كلاهما سهل التقدير.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(306) الفرق بين القيمة الدفترية للأصول والقيمة السوقية لها يمثل:

(أ) - الاستهلاك.

(ب) - أثر التضخم.

(ج) - أثر الانكماش.

(د) - أ، ب.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(307) الفرق الرئيس بين تعريف Canning وتعريف Fasb للأصول يكمن في أن:

(أ) - الأول يعترف بأنها مصادر اقتصادية والثانية منافع مستقبلية.

(ب) - يركز الأول على الملكية، بينما يهملها التعريف الثاني.

(ج) - يركز الثاني على الأحداث السابقة، بينما تهمل في التعريف الأول.

(د) - أ، ب، ج.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(308) تختلف شهرة المحل عن حقوق التأليف في:

(أ) - الأولى ملتصقة بالوحدة والثانية منفصلة عنها.

(ب) - الأولى يمكن بيعها والثانية لا يمكن ذلك.

(ج) - الأولى لا يمكن بيعها والثانية يمكن ذلك.

(د) - أ، ب.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(309) الفرق الأساسي بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة يمكن في:

(أ) - الأولى لمدة شهر والثانية أكثر من ذلك.

(ب) - الأولى لمدة سنة والثانية أكثر من ذلك.

(ج) - يعتمد التصنيف على الدورة التجارية للوحدة الاقتصادية.

(د) - ب، ج.

(هـ) - غير ذلك.

(310) يمكن إظهار أثر التضخم في القوائم المالية عن طريق:

(أ) - إظهار يتم الأصول بالقيمة السوقية.

(ب) - تعديل قيم الأصول بالارتفاع والانخفاض بالمستوى العام للأسعار.

(ج) - تعديل جميع عناصر القوائم المالية بالارتفاع العام والخاص للأسعار.

(د) - تعديل عناصر قائمة الدخل والأصول غير النقدية والخصوم وحقوق الملكية بالارتفاع للأسعار.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(311) الفرق الرئيس بين آراء أصحاب المدرسة الكلاسيكية والمدرسة التفسيرية للدخل يكمن في:

(أ) - تحقيق الإيراد.

(ب) - تقييم الأصول.

(ج) - تحديد المصروفات.

(د) - أ، ب، ج.

(هـ) - غير ما ذكر.

(312) افتراض عدم وجود بضاعة أول المدة، كيف يمكن تصنيف اتجاه أسعار البضاعة عندما تكون تكاليف البضاعة المباعة محسوبة على أساس Fifo أعلى من تكاليف البضاعة المحسوبة على أساس Lifo:

(أ) - الأسعار في ارتفاع.

(ب) - الأسعار في انخفاض.

(ج) - الأسعار ثابتة.

(د) - لا يمكن معرفة الأسعار بالمعلومات المعطاة.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(313) تظهر الممتلكات والألات عادة في قائمة المركز المالي ب:

(أ) - تكلفة الإحلال - مجمع الاستهلاك.

(ب) - التكلفة التاريخية - مجمع الاستهلاك + قيمة النفاية.

(ج) - التكلفة التاريخية معدلة بارتفاع وانخفاض الأسعار.

(د) - القيمة السوقية.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(314) الغرض الرئيس من الاستهلاك في الفكر المحاسبي هو:

(أ) - إعادة تقييم الأصول.

(ب) - حجز مبالغ نقدية لغرض إحلال الأصل في نهاية مدة خدمته.

(ج) - إظهار القيمة التقديرية للأصل.

(د) - إظهار القيمة الفعلية للأصل.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(315) اشترت شركة السعد سيارة جديدة قيمتها السوقية (13000) ريال وقد أعطت البائع مقابل السيارة بضائع تكلفتها الأصلية 8000 ريال وقيمتها السوقية (12000) ريال، فبأي سعر يمكن تسجيل قيمة تلك السيارة في سجلات شركة السعد:

(أ) - 8000 ريال.

(ب) - 13000 ريال.

(ج) - 8667 ريال.

(د) - 11000 ريال.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(316) عرف Apb سنة 1970 الأصول بأنها «مصدر اقتصادي لوحة اقتصادية يتم تحديده وقياسه حسب الأصول المحاسبية المقبولة»، بينما عرف Fasb الأصول بأنها «منافع اقتصادية محتملة حصلت وملكت لوحة اقتصادية معينة نتيجة أحداث وعمليات سابقة» الفرق بين التعريفين هو:

(أ) - الأول يهتم بطبيعة الأصول بينما يهتم الثاني بطبيعة الأصول وكذا طرق قياسها

(ب) - شرط الملكية بارز في التعريف الثاني، بينما لم يبرز هذا الشرط في التعريف الأول

(ج) - التعريف الثاني أصح من التعريف الأول.

(د) - جميع التعريفين خطأ.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(317) حدد Fasb سنة 1979 أهم خصائص الأصول بأنها:

(أ) - مصادر اقتصادية.

(ب) - مملوكة لوحة اقتصادية معينة.

(ج) - نتيجة أحداث سابقة.

(د) - جميع ما ذكر بعاليه.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(318) أهم مزية (مزايا) بقيمة الإحلال Replacement:

(أ) - يمكن مطابقة الإيرادات الحديثة بمصروفات حديثة.

(ب) - الموضوعية في القياس.

(ج) - واقعية القياس.

(د) - أ، ج.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(319) الفرق بين القيمة الداخلة Input Value والقيمة الخارجة Output Value كقياس للأصول هو:

- (أ) - تمثل الأولى القيمة المتوقع تحصيلها من بيع الأصل أو استخدامه، بينما تمثل الثانية القيمة أو الاعتبارات المعطاة لجلب الأصل.  
 (ب) - تعطي الأولى أرقاماً أكثر واقعية من الثانية.  
 (ج) - الأولى تمثل النقود التي ستدفع والثانية تمثل النقود المدفوعة.  
 (د) - غير ما ذكر بعاليه.

(320) الغرض الرئيس من قياس المطلوبات:

- (أ) - تحديد مقدار التزام الوحدة الاقتصادية في تاريخ المركز المالي.  
 (ب) - تحديد أرباح الوحدة الاقتصادية لفترة معينة.  
 (ج) - التفريق بين المطلوبات قصيرة أو طويلة الأجل.  
 (د) - أ، ب.  
 (هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(321) يمكن تحميل مصاريف الإعلان إلى السنة المالية التي تم فيها ذلك الإعلان تطبيقاً لمبدأ:

- (أ) - مقابلة الإيرادات بالمصروفات.  
 (ب) - الحيطة والحذر.  
 (ج) - الأهمية النسبية.  
 (د) - أ، ج.  
 (هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(322) في حالة ثبات الأسعار، فإن بضاعة آخر المدة في قائمة المركز المالي:

- (أ) - تعتبر قيمتها أقل عند استخدام Fifo (الأول فالأول) عنها عند استخدام Lifo الأخير فالأول.  
 (ب) - تعتبر قيمتها أعلى عند استخدام Lifo عنها عند استخدام Fifo.  
 (ج) - تعتبر قيمتها أقل عند استخدام Lifo عنها عند استخدام المتوسط.  
 (د) - أ، ج.  
 (هـ) - جميع العبارات خاطئة.  
 (و) - جميع العبارات صحيحة.

(323) إن تكلفة البضاعة المباعة تعتبر في حالة استخدام Fifo عنها في حالة استخدام Lifo عند:

(أ) - ارتفاع الأسعار.

(ب) - ثبات الأسعار.

(ج) - انخفاض الأسعار.

(د) - ثبات الأسعار أو انخفاضها.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(324) عندما ترغب تثبيت وحدة القياس للأصول، فإنه:

(أ) - تحدد سنة أساس ترجع جميع قيم الأصول إليها.

(ب) - تحدد سنة أساس ترجع الأصول غير النقدية إليها.

(ج) - تحدد سنة أساس ترجع الأصول النقدية إليها.

(د) - غير ما ذكر بعاليه.

(325) عند تقييم أصل معين بالقيمة الخارجة، فإننا نكون:

(أ) - ثبتنا وحدة القياس.

(ب) - لم نؤثر على وحدة القياس.

(ج) - أخذنا عامل الوقت في الاعتبار.

(د) - ب، ج.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(326) القيمة الخارجة مطروحاً منها القيمة الداخلة =

(أ) - الاستهلاك.

(ب) - مجمع الاستهلاك.

(ج) - أثر التضخم أو الانكماش.

(د) - (أ، ب، ج).

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(327) يعتمد تحديد الربح المحاسبي وكذلك المركز المالي للوحدة الاقتصادية على قياس

المصادر الاقتصادية والالتزامات وكذلك قياس التغير في المصادر والالتزامات،

ويقصد بهذه العبارة:

(أ) - مبدأ الإفصاح.

(ب) - أساس الاستحقاق.

(ج) - الأهمية النسبية.

(د) - مطابقة الإيرادات بالمصروفات.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(328) لماذا يتم رسملة بعض التكاليف ومن ثم استهلاكها في السنوات القادمة؟:

(أ) - لغرض تحقيق الضرائب.

(ب) - لمساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات.

(ج) - محاولة مطابقة الإيرادات بالمصروفات.

(د) - للتقيد بمبدأ الحيطة والحذر.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(329) أي من الفقرات الآتية يعطي مثلاً على مبدأ الحيطة والحذر؟

(أ) - استخدام طريقة في قياس المخزون عند ارتفاع الأسعار.

(ب) - استخدام طريقة نسبة الإكمال في تحقق إيراد المعادلات طويلة الأجل.

(ج) - استخدام القسط المتناقص بدلاً من الثابت في استهلاك الأصول الثابتة.

(د) - أ، ج.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(330) إذا استبعدت الوحدة الاقتصادية خطأ بعض البضائع من رصيد بضاعة آخر المدة

وكذلك استبعدت هذه البضائع خطأ أيضاً من المشتريات فإن هذا الخطأ سيؤدي إلى:

(أ) - تخفيض قيمة بضاعة آخر المدة، تخفيض تكاليف للبضاعة المعدة للبيع وكذلك

تخفيض الأرباح.

(ب) - تخفيض قيمة بضاعة آخر المدة، تخفيض تكاليف البضاعة المباعة وكذلك

تخفيض الأرباح.

(ج) - ليس هناك تأثير على الأرباح، ولا على رأس المال العامل.

(د) - تخفيض الأرباح فقط.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(331) تظهر المطلوبات التقديرية في قائمة المركز المالي بواسطة:

(أ) - إظهارها في الحواشي.

(ب) - إظهارها في صلب القائمة.

(ج) - أ، ب.

(د) - لا تظهر على الإطلاق.

(هـ) - غير ذلك.

(332) الفرق الرئيس بين المطلوبات الاحتمالية ذات درجة الوقوع العالي والمطلوبات

الاحتمالية ذات درجة الوقوع الضعيف يكمن في أن:

- (أ) - الأولى صعبة التقدير.
- (ب) - كليهما سهل التقدير.
- (ج) - الأولى صعبة التقدير، بينما الثانية سهلة التقدير.
- (د) - الأولى صعبة التقدير والثانية سهلة التقدير.
- (هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(333) ضخمت بضاعة آخر المدة خطأ بمبلغ 10.000 ريال في قائمة المركز المالي لشركة

الأحمد بتاريخ 30/12/1402هـ، يعني هذا:

- (أ) - أن مصاريف العام المالي 1402هـ قد ضخمت أيضاً.
- (ب) - سيتم تضخيم أرباح عام 1403هـ.
- (ج) - أ، ب.
- (د) - تضخيم مصاريف 1402هـ.
- (هـ) - غير ما ذكر.

(334) ما هي العبارات الخاطئة في العبارات الآتية: في حالة ارتفاع الأسعار، فإن بضاعة آخر المدة:

- (أ) - تكون مقيمة بأسعار مقاربة لأسعار السوق تحت طريقة Fifo أكثر من Lifo.
- (ب) - تكون أقل عند استخدام Fifo منها عند استخدام Pifo.
- (ج) - تكون أعلى عند استخدام Fifo عنها عند استخدام المتوسط.
- (د) - جميع العبارات السابقة خاطئة.
- (هـ) - جميع العبارات السابقة صحيحة.

(335) ما هي العبارة الخاطئة في العبارات الآتية؟:

- (أ) - إن استخدام طريقة Fifo يؤدي إلى إظهار تكلفة البضاعة المباعة بأحدث الأسعار.
- (ب) - إن استخدام طريقة Lifo يؤدي إلى إظهار تكلفة البضاعة المباعة بأقدم الأسعار.
- (ج) - إن استخدام طريقة Fifo يؤدي إلى إظهار بضاعة آخر المدة بأحدث الأسعار.
- (د) - إن استخدام طريقة Lifo يؤدي إلى إظهار بضاعة آخر المدة بأقدم الأسعار.
- (هـ) - جميع العبارات السابقة صحيحة.
- (و) - جميع العبارات السابقة خاطئة.

(336) يتولى إعداد معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية حالياً:

(أ) - Aicpa.

(ب) - Apb.

(ج) - Arb.

(د) - Sec.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(337) يستنبط من فرض الشخصية المعنوية أنه:

(أ) - هناك تطابق بين الشخصية المعنوية في نظر المحاسبة والقانون.

(ب) - تعريف الشخصية المعنوية مرتبط باستمرارية المشروع.

(ج) - تعريف الشخصية المعنوية مرتبط بالدورية.

(د) - قد يكون هناك شخصية معنوية في المفهوم المحاسبي وليس لها شخصية معنوية

في نظر القانون والعكس صحيح.

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(338) يمكن تعريف نظرية المحاسبة بأنها:

(أ) الترابط المنطقي لمجموعة من الفرضيات.

(ب) مجموعة من الفرضيات المنطقية.

(ج) مجموعة من المبادئ العلمية المثبتة منطقياً وعلمياً.

(د) غير ما ذكر بعاليه.

(هـ) الترابط المنطقي لمجموعة من الفرضيات ليكون المرجع الأساسي لعلم من العلوم.

(339) تهتم المدرسة السلوكية بـ:

(أ) - المستفيد العادي من القوائم المالية.

(ب) - قرارات الاستثمار

(ج) - المستفيد المثقف من القوائم المالية

(د) - تعريف المستفيد وحاجاته من المعلومات المالية

(هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

(340) أساس احتساب الاستهلاك مبني على:

(أ) - فرض استمرارية المشروع.

(ب) - فرض الدورية.

- (ج) - فرض الشخصية المعنية.
- (د) - مقابلة الإيرادات بالمصروفات.
- (هـ) - غير ما ذكر بعاليه.
- (341) يعني فرض استمرارية المشروع أن:
- (أ) - حياة المشروع محددة مسبقاً.
- (ب) - حياة المشروع غير محددة مسبقاً.
- (ج) - اقتصار هذا الفرض على الشركات المساهمة.
- (د) - لا يصفى المشروع في نهاية السنة الأولى.
- (هـ) - غير ما ذكر بعاليه.
- (342) الأساس في احتساب الأصول غير النقدية في قائمة المركز المالي للوحدة الاقتصادية يكمن في:
- (أ) - فرض الدورية.
- (ب) - فرض استمرارية المشروع.
- (ج) - مطابقة الإيرادات بالمصروفات.
- (د) - جميع ما ذكر بعاليه.
- (هـ) - غير ما ذكر بعاليه.
- (343) الفرق الرئيس بين الربح الشامل والربح العادي يكمن في:
- (أ) الأول يستخرج إجمالي الربح والثاني صافي الربح.
- (ب) الأول يستخرج صافي الربح والثاني إجمالي الربح.
- (ج) الأول يهتم بربح الوحدة الاقتصادية والثاني بربح أكثر من وحدة اقتصادية.
- (د) ليس هناك فرق بينهما.
- (هـ) غير ما ذكر بعاليه.
- (344) الفرق بين فكرة الدخل الصافي للمستثمرين وفكرة القيمة المضافة يكمن في:
- (أ) - طرح الضرائب الثانية ينتج الأولى.
- (ب) - طرح الفوائد من الثانية ينتج الأولى.
- (ج) - طرح الضرائب والفوائد من الثانية ينتج الأولى.
- (د) - الثانية مساوية للدخل في تعريف الاقتصادية بالأولى لتعريف الدخل حسب آراء المدرسة التفسيرية.
- (هـ) - غير ما ذكر بعاليه.

- (345) الفرق الرئيس بين المدرسة الكلاسيكية والتفسيرية يتمثل في:
- (أ) - أن الأولى تركز على موضوعية القياس وتهمل تماماً واقعيته.
- (ب) - أن الثانية تركز تماماً على واقعية القياس وتهمل تماماً موضوعيته.
- (ج) - كلاهما يركز على واقعية القياس ويهمل موضوعيته.
- (د) - الأولى تركز على الموضوعية والثانية على واقعية القياس.
- (هـ) - غير ما ذكر بعاليه.
- (346) المستفيد في نظر المدرسة الكلاسيكية هو:
- (أ) - الدائن.
- (ب) - المالك.
- (ج) - الحكومة.
- (د) - ما ذكر بعاليه يمثل جميع المستفيدين.
- (هـ) - غير ما ذكر بعاليه.
- (347) الفرق بين الأسلوب الاستنتاجي والاستقرائي في البحث العلمي أن:
- (أ) - الأول يهتم بالعموميات والثاني بالتفصيل.
- (ب) - الأول بالتفاصيل والثاني بالعموميات.
- (ج) - كلاهما يهتم بالعموميات.
- (د) - كلاهما يهتم بالتفاصيل.
- (هـ) - غير ما ذكر بعاليه.
- (348) تتم مقابلة مصروفات عمولة البيع عن فترة معينة بإيراد المبيعات عن نفس الفترة على أساس:
- (أ) - التحميل المباشر.
- (ب) - ربط الأثر بالسبب.
- (ج) - التخصيص المنطقي والمنظم.
- (د) - الحيطة والحذر.
- (349) أي مما يلي يعتبر من الخصائص الأساسية للمعلومات المالية:
- (أ) أن تكون طبيعتها قابلة للتحقق.
- (ب) أن تكون عادلة ودقيقة.
- (ج) أن تكون ملائمة ويمكن الاعتماد عليها.
- (د) أن تكون متميزة بالثبات والجدية.

(350) أي المفاهيم المحاسبية الآتية الذي يقرر أن العمليات المحاسبية يجب أن تكون مؤيدة بالدليل الكافي الذي يسمح لشخصين مؤهلين أو أكثر بالوصول لنفس النتائج والاستنتاجات باستخدام أسس قياس متماثلة:

أ - المقابلة.

ب- الفترية (الدورية).

ج- القابلية للتحقق.

د - استقرار وحدة النقد.

(351) يتحقق الإيراد بصفة عامة عندما تكون هناك عملية مكاسب وعملية مبادلة كاملة تمت فعلاً، ما هو المبدأ أو المفهوم الذي تصفه هذه العبارة:

أ- الثبات.

ب- التحقق.

ج- المقابلة.

د - الحيطة والحذر.

(352) تعتبر قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل مثلاً لمفهوم أو مبدأ أو قيد محاسبي هو:

أ - الثبات.

ب- التحقق.

ج- المقابلة.

د- التحفظ (الحيطة والحذر).

(353) عند أي من الحالات الآتية يكون من المقبول الاعتراف بتحقيق الإيراد قبل عملية بيع البضاعة:

أ- عندما تكون قيمة الإيراد ثابتة.

ب- عندما تضع الإدارة سياسة طويلة الأجل لذلك.

ج- عندما تكون أسعار البيع ثابتة ومحددة مقدماً.

د- عندما يكون الإيراد ناتجاً عن عملية البيع بالتقسيط.

(354) تغيير النسبة المقدرة لحسابات المدينين المشكوك في تحصيلها تعتبر مثلاً على:

أ- تغيير في مبدأ محاسبي.

ب- تصحيح لخطأ.

ج- تغيير في تقدير محاسبي.

د- تسوية لفترة محاسبية سابقة.

(355) عندما يمكن مقابلة المصروفات بإيرادات محددة ولا يمكن مقابلتها بمبيعات محددة فإنه يجب:

- أ- تحميلها كمصروف على الفترة التي أنفقت فيها.
  - ب- تخصيصها لمنتجات محددة على أساس التقدير الجيد لوقت عملية الإنتاج.
  - ج- تحميلها كمصروف عن الفترة المرتبطة لتحقيق الإيراد.
  - د- رسملتها واستفادها خلال فترة لا تزيد عن 60 شهراً.
- (356) ما هي القائمة المالية التي تلخص نتائج عمليات المنشأة:

أ- قائمة الدخل.

ب- قائمة التغيرات في المركز المالي.

ج- قائمة المركز المالي.

د. قائمة الأرباح المحتجزة.

هـ- جميع ما سبق.

(357) هناك قضية مرفوعة ضد (شركة الازدهار) ويحتمل أن تدفع الشركة غرامة تقدر بما بين 500.000 ريال و2.500.000 ريال. إلا أن محامي الشركة أفتى أن الخسائر الأكثر احتمالاً ستكون 1.000.000 ريال، ما هي الخسائر المحتملة التي يجب أن تظهر بدفاتر شركة الازدهار:

أ- تحميل 500.000 ريال على حساب الدخل والإفصاح عن احتمال خسائر إضافية قدرها 2.000.000 ريال في الملاحظات المرفقة بالتقرير المالي.

ب- تحميل 1.000.000 ريال على حساب الدخل، والإفصاح عن احتمال خسائر إضافية قدرها 1.500.000 ريال في الملاحظات المرفقة في التقرير المالي.

ج- تحميل 1.000.000 ريال على حساب الدخل فقط.

د- الإفصاح عن احتمال حدوث خسارة تقع ما بين 500.000 و5.500.000 ريال في الملاحظات المرفقة بالتقرير المالي فقط.

(358) يتجاهل هذا المبدأ تفسير أثر التضخم على القوائم المالية:

أ- التكلفة التاريخية.

ب- العرف الصناعي.

ج- الأهمية النسبية.

د- وحدة القياس النقدي.

(359) تتبع أهمية هذا المفهوم من قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس الوحدة وعن فترات مختلفة:  
أ- الملاءمة.

ب- الإفصاح الشامل.

ج- الثبات.

د- الحيطة والحذر.

(360) وفقاً للمعيار أي البنود الآتية يجب عدم إظهارها في الجزء الخاص بالمكاسب والخسائر الاستثنائية بقائمة الدخل:

أ- الأضرار التي لحقت بمصفاة زيت البترول بسبب زلزال.

ب- الخسائر الناتجة عن الأضرار التي سببها الإعصار، حيث يندر حدوث الأعاصير.

ج- الخسائر الناتجة عن صدور قرارات حكومية بعدم صلاحية بعض المخزون.

د- الخسائر الكبيرة الناتجة عن عدم إمكانية تحصيل بعض أوراق القبض.

(361) تظهر المكاسب أو الخسائر الناتجة عن استبعاد قسم مستقل من أقسام المنشأة وفقاً للمعيار:

أ- في جزء مستقل بين الجز الخاص بالدخل الناتج عن النشاط المستمر والجز الخاص بالبنود الاستثنائية.

ب- في الجزء الخاص بالمكاسب والخسائر الاستثنائية.

ج- في الجزء الخاص بالتسويات الخاصة بالفترة المحاسبية السابقة.

د- ليس أي مما ذكر.

(362) يتم تحميل مصروف الديون المدومة على إيراد الفترة المالية التي تمت فيها المبيعات تطبيقاً لمبدأ:

أ- التكلفة التاريخية.

ب- مقابلة الإيرادات بالمصروفات.

ج- الحيطة والحذر.

د- استمرارية المنشأة الاقتصادية.

(363) وفقاً للمعيار يتم تقييم حسابات المدينين قصيرة الأجل التي يظهر رصيدها ضمن الأصول المتداولة في قائمة المركز المالي على أساس:

أ- صافي القيمة القابلة للتحقق.

ب- التكلفة أو السوق أيهما أقل.

ج- إجمالي المبيعات الآجلة.

د- إجمالي المبيعات الآجلة ناقصاً الخصم المسموح به.

(364) أي من البنود الآتية يتم تصنيفه كبنء غير نقءي:

أ- مجمع استهلاك الآلات والمعدات.

ب- مخصص الديون المشكوك فيه تحصيلها.

ج- الرصيد غير المستنفء من علاوة إصدار قرض السندات.

ء- ديون على الشركات التابعة التي لم توحء قوائمها المالية.

(365) وفقاً للمعيار وتعديلاته تتكون المجموعة الكاملة للقوائم المالية من:

أ- قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملاك أو قائمة الأرباح

المبقاة وقائمة مصادر واستخدام الأموال.

ب- قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملاك أو قائمة الأرباح

المبقاة وقائمة التدفقات النقدية.

ج- قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملاك أو قائمة الأرباح المبقاة.

ء- قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.

(366) ينطبق معيار العرض والإفصاح على:

أ- جميع المنشآت الهادفة للربح.

ب- شركات الأموال وشركات الأشخاص فقط.

ج- شركات الأموال فقط.

ء- شركات الأشخاص فقط.

(367) تتم المعالجة المحاسبية للمصروفات والإيرادات المقدمة والمستحقة في ضوء مفهوم

أو مبدأ أو أساس:

أ- الملاءمة.

ب- الاستحقاق.

ج- الوحدة الاقتصادية.

ء. القابلية للتحقق.

(368) أي من المفاهيم المحاسبية الآتية هو الذي يقرر أن العمليات المحاسبية يجب أن تكون

مؤيدة بالدليل الكافي الذي يسمح لشخصين مؤهلين أو أكثر بالوصول لنفس النتائج

والاستنتاجات باستخدام أسس قياس متماثلة:

أ- المقابلة.

ب- الفترية (الدورية).

ج- القابلية للتحقق.

ء- استقرار وحدة النقد.

(369) يتحقق الإيراد بصفة عامة عندما تكون هناك عملية مكاسب وعملية مبادلة كاملة

تمت فعلاً، ما هو المبدأ أو المفهوم الذي تصفه هذه العبارة:

أ- الثبات.

ب- التحقق.

ج- المقابلة.

د- الحيطة والحذر.

(370) تعتبر قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل مثالاً لمفهوم أو مبدأ أو قيد محاسبي هو:

أ- الثبات.

ب- التحقق.

ج- المقابلة.

د- التحفظ (الحيطة والحذر).

(371) عند أي من الحالات التالية يكون من المقبول الاعتراف بتحقيق الإيراد قبل عملية بيع

البضاعة:

أ- عندما تكون قيمة الإيراد ثابتة.

ب- عندما تضع الإدارة سياسة طويلة الأجل لذلك.

ج- عندما تكون أسعار البيع ثابتة ومحددة مقدماً.

د- عندما يكون الإيراد ناتجاً عن عملية البيع بالتقسيط.

(372) تغيير النسبة المقدرة لحسابات المدينين المشكوك في تحصيلها تعتبر مثالاً على:

أ- تغيير في مبدأ محاسبي.

ب- تصحيح لخطأ.

ج- تغيير في تقدير محاسبي.

د- تسوية لفترة محاسبية سابقة.

(373) عندما لا يمكن مقابلة المصروفات بالإيرادات محددة ولا يمكن مقابلتها بمبيعات

محددة، فإنه يجب:

أ- تحميلها كمصروف على الفترة التي أنفقت فيها.

ب- تحميلها كمصروف عن الفترة المرتبطة لتحقيق الإيراد.

ج- تخصيصها لمنتجات محددة على أساس التقدير لوقت عملية الإنتاج.

د- رسملتها واستفادها خلال فترة لا تزيد عن 60 شهراً.

(374) تتشبهت المدرسة الكلاسيكية بالموضوعية:

أ- دائماً.

ب- أحياناً.

ج- إذا كانت النتائج واقعية.

د- غير ما ذكر بعاليه.

(375) تعرف المحاسبة المالية بكونها:

أ- أداة لقياس الأحداث المالية.

ب- أداة لتقدير نتائج الأعمال.

ج- أداة للتنبؤ في المستقبل.

د- غير ما ذكر بعاليه.

(376) المستفيدون من القوائم المالية هم:

أ- الدائنون.

ب- الملاك.

ج- المدينون.

د- غير ما ذكر بعاليه.

(377) عدد فروض ومبادئ المحاسبة المالية:

أ- سبعة.

ب- ستة.

ج- خمسة.

د- غير ما ذكر بعاليه.

(378) يقصد بتحقيق الإيراد تعريفاً:

أ- إثبات المعاملات في السجلات المحاسبية.

ب- التحقق النقدي للممتلكات غير النقدية وتشير فقط إلى عملية البيع النقدي.

ج- Fasb-48.

(379) أي من العبارات صحيحة:

أ- تعد القوائم المالية ذات الغرض العام مفيدة، كما هي وبدون تعديل لتحديد التزام

المنشأة عن الضرائب والزكاة والإعانات الحكومية المستحقة للمنشأة.

ب. تفيد في تقديم معلومات عن مدى نجاح المنشأة في تحقيق الأهداف التي لا يمكن

قياسها قياساً مالياً.

ج- لا تفيد لإعداد حسابات قومية كما هي وبدون تعديل.

د- غير ما ذكر بعاليه.

(380) أي من الآتي لا يعد صحيحاً:

أ- لم يتطلب معيار العرض إعطاء عناوين للإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.  
ب- يتطلب المعيار ضرورة إبراز الاستثمارات والأصول النقدية كبنء منفصل في قائمة المركز المالي.

ج- يتطلب المعيار ضرورة فصل وإبراز الخصوم المتداولة في مجموعات رئيسة في صلب قائمة المركز المالي تحت عناوين مستقلة حسب نوعها.

د- يتطلب المعيار ضرورة إظهار المبالغ المستحقة السداد لأعضاء مجلس الإدارة كبنء مستقل في قائمة المركز المالي.

(381) يمكن تقسيم التقارير التي يتم إنتاجها بواسطة المحاسبة إلى:

أ- تقارير مرتبطة بالأحداث الداخلية والخارجية.

ب- تقارير مرتبطة بالعمليات التبادلية وأخرى بالعمليات غير التبادلية.

ج- تقارير مرتبطة بالظروف المواتية والظروف غير المواتية.

د- أ، ب كلاهما صحيح.

هـ- غير ما ذكر بعاليه.

(382) العناصر الأساسية للقوائم المالية خمسة عناصر بينما يوجد عنصران مشتقان من الإيرادات والمصروفات هما المكاسب والخسائر:

أ- هذه العبارة صحيحة على إطلاقها.

ب- العبارة خاطئة؛ لأن المكاسب والخسائر مترادفان مع الإيرادات والمصروفات وليساً مشتقين.

ج- العبارة خاطئة؛ لأن العناصر الرئيسية ثلاثة وهي الأصول والخصوم وحقوق الملكية.

د- العبارة خاطئة على إطلاقها.

(383) تروي المدرسة الكلاسيكية أن التغيير يحدث:

أ- نتيجة عملية الشراء.

ب- نتيجة التضخم.

ج- نتيجة زيادة المصروفات.

د- جميع ما ذكر بعاليه.

هـ- غير ما ذكر بعاليه.

(384) يقتصر التسجيل في الحسابات على الأحداث:

- أ- التي وقعت فعلاً ويمكن قياسها كميًا ويتأثر بها المركز المالي للمنشأة.
- ب- المتوقعة التي يمكن قياسها كميًا.
- ج- التي وقعت فعلاً والتي يمكن قياسها فعلاً.
- د- غير ما ذكر بعاليه.

(385) إن أحد الأسباب في عدم الوصول إلى رقم دخل علمي:

- أ- لا يوجد إصاق؛ لأن الإصاق مرتبط بالمصروف.
- ب- هناك مصاريف يستحيل مقابلتها؛ لذا يتم إصاقها.
- ج- هناك مصاريف يستحيل إصاقها ويستحيل مقابلتها.
- د- جميع ما ذكر بعاليه.
- هـ. غير ما ذكر بعاليه.

(386) اهتم بيان أهداف المحاسبة ومعيار العرض بـ:

- أ- المحاسبة المالية.
- ب- المحاسبة الإدارية.
- ج- محاسبة التكاليف.
- د- المحاسبة الضريبية والحكومية.
- هـ- جميع ما ذكر بعاليه.

(387) أي من العبارات الآتية صحيحة:

- أ- التكلفة قد تكون إيرادية وقد تكون رأسمالية.
- ب- الأحداث قد تكون مواتية أو غير مواتية.
- ج- الظروف قد تكون داخلية أو خارجية.
- د- العمليات قد تكون تبادلية أو غير تبادلية.
- هـ- أ، د كلاهما صحيح.

(388) الأساس في المحاسبة هو:

- أ- حدوث المصروف ثم ربطه بالإيراد.
- ب- حدوث الإيراد ثم ربطه بالمصروف.
- ج- الاعتراف بالأصل ثم استهلاكه ومن ثم مقابلته بالإيراد.
- د- تحديد حقوق الملكية ومن ثم الأصول والخصوم ثم حدوث المصروف ثم مقابلته بالإيراد.
- هـ- غير ما ذكر بعاليه.

(389) لو استخدمنا القيمة السوقية كأساس للقياس لأدى ذلك إلى:

أ- توحيد وحدة القياس.

ب- توحيد أساس القياس.

ج- توحيد وحدة القياس وأساس القياس.

د- غير ما ذكر بعاليه.

(390) لا تبرز مشكلة القياس مطلقاً في حالة:

أ- عدم استخدام فرض الدورية.

ب- عدم افتراض استمرارية المشروع.

ج- عدم افتراض مقابلة الإيرادات بالمصروفات.

د- غير ما ذكر بعاليه.

(391) أي من العبارات الآتية تعتبر صحيحة:

أ- عادة يتم تحديد مصروفات الفترة ثم مقابلتها بالإيراد بغرض تحديد مقدار حقوق الملكية.

ب- عادة يتم تحديد مصروفات الفترة ثم مقابلتها بالإيراد بغرض تحديد مقدار الدخل.

ج- أ، ب كلاهما صحيحة.

د- غير ما ذكر بعاليه.

(392) يتمثل الفرق بين الاعتراف بالإيرادات وتحقق الإيرادات:

أ- أن كليهما وجهان لعملة واحدة.

ب- أولاً يتم تحقق الإيراد ثم يتم الاعتراف به.

ج- الاعتراف بالإيراد هو عملية إثبات المعاملات في السجلات المحاسبية، بينما التحقق هي عملية التحقق النقدي للممتلكات غير النقدية.

د- غير ما ذكر بعاليه.

(393) تهتم المدرسة التفسيرية بطرق القياس، بينما تهتم المدرسة الكلاسيكية بأساس القياس:

أ- هذه العبارة خاطئة، كون المدرسة الأولى تهتم باحتياجات المستفيد.

ب- هذه العبارة صحيحة على إطلاقها.

ج- هذه العبارة خاطئة؛ كون المدرسة الأولى تهتم بالموضوعية والثانية بالواقعية.

د- غير ما ذكر بعاليه.

(394) ظهرت فكرة مطابقة الإيرادات بالمصروفات:

أ- متلازمة مع تقصير الفترة المحاسبية.

ب- لمقابلة الجهد بالمنفعة.

ج- لتتلاءم مع مبدأ الاستمرارية.

د- غير ما ذكر بعاليه.

(395) ينتقي فرض الشخصية المعنوية دون غيره من الفروض الأخرى في حالة:

أ- استمرار الشركة.

ب- تصفية الشركة.

ج- تحقيق أرباح للشركة.

د- غير ما ذكر بعاليه.

(396) أول قائمة مالية وجدت في:

أ- عام 1500م.

ت- عام 1494م.

ج- عام 1493م.

د- عام 1492م.

(397) يكمن الفرق بين Fas&apb:

أ- أن الأولى تمثل جمعية المحاسبة الأمريكية والثانية جمعية المراجعة.

ب- أن الأولى تهتم بوضع المعايير، بينما الثانية تهتم بالرقابة على تطويرها.

ج- أن الأولى جاءت بعد انتهاء الثانية.

د- غير ما ذكر بعاليه.

(398) يستحيل نفي فرضية الوحدة المحاسبية.

أ- هذه العبارة خاطئة؛ لأن الفرضية لم تصل إلى مستوى العلم.

ب- هذه العبارة صحيحة.

ج- هذه العبارة قد تكون صحيحة وقد تكون خاطئة.

د- غير ما ذكر بعاليه.

(399) يتحقق الدخل بالنسبة للمخزون أو البضاعة القابلة للإرجاع بشروط، أي من الآتي

لا يعد من تلك الشروط:

أ- تحسب نسبة الإرجاع وتضرب في إجمالي المبيعات.

ب- أن يكون سعر البيع محدداً أو قابلاً للتحديد في تاريخ عملية البيع.

ج- إمكانية تقدير المردودات بدرجة عالية من الصحة.

د- قوة المركز المالي للمشتري وعدم تأثره بالعلاقة مع البائع.

- (400) خلال فترة التأجيل لتحقق الإيراد تكون وعند تحقق شروط Fasb-48 هناك:
- أ- حسابات مدينين أقل من الحقيقة وتضخيم الالتزامات وكذا تضخيم المخزون.
  - ب- حسابات مدينين متضخمة وتضخيم الالتزامات وكذا تضخيم المخزون.
  - ج- حسابات مدينين متضخمة والالتزامات أقل من الحقيقة وكذا تضخيم المخزون.
  - د- حسابات مدينين متضخمة وتضخيم الالتزامات وإظهار المخزون بأقل من الحقيقة.

(401) كلما زادت الإيرادات عن المصروفات أدى إلى:

- أ- زيادة الأصول.
  - ب- نقص المطلوبات.
  - ج- زيادة الأصول ونقص المطلوبات.
  - د- غير ما ذكر بعاليه.
- (402) أهم الانتقادات لفكرة الدخل حسب رأي المدرسة الكلاسيكية يكمن في:

- أ- عدم تعريف عناصر الدخل.
- ب- عشوائية الإجراءات المحاسبية.
- ج- أ، ب.
- د- غير ما ذكر بعاليه.

(403) الفرق بين الربح الشامل والربح العادي:

- أ- الأول يعبر عن الفرق بين الأصول والخصوم والثاني عن الفرق بين المكاسب والخسائر.
- ب- الأول يعبر عن الفرق بين المكاسب والخسائر، بينما يعبر الثاني عن الفرق بين الأصول والخصوم.

ج- الأول يقيس الدخل والثاني يقيس الإيرادات.

د. غير ما ذكر بعاليه.

(404) كلما زادت الأصول أدى إلى:

- أ- زيادة المطلوبات.
- ب- نقص المطلوبات.
- ج- زيادة الإيرادات.
- د- غير ما ذكر بعاليه.

(405) زيادة حقوق الملكية يؤدي إلى:

- أ- زيادة الأصول.
- ب- زيادة المطلوبات.
- ج- زيادة الإيرادات.
- د- غير ما ذكر بعاليه.

(406) إذا تغيرت السياسات المحاسبية لتحقيق الإيراد أدى إلى:

- أ- زيادة الإيرادات.
- ب- زيادة المصروفات.
- ج- زيادة الأصول.
- د- غير ما ذكر بعاليه.

(407) أي من العبارات الآتية تعتبر صحيحة على إطلاقها:

- أ- يستحيل القياس المحاسبي في ظل فرض الشخصية المحاسبية.
- ب- يستحيل القياس المحاسبي في ظل عدم فرض الشخصية المحاسبية.
- ج- يمكن القياس المحاسبي في ظل عدم فرض الشخصية المحاسبية.
- د- غير ما ذكر بعاليه.

(408) يبنى القياس المحاسبي على فرضيات محاسبية إذا:

- أ- أريد إيصال القياس المحاسبي إلى مستوى العلم.
- ب- التثبت بموضوعية القياس.
- ج- التثبت بواقعية القياس.
- د- غير ما ذكر بعاليه.

(409) يكمن الفرق بين العرض والإفصاح المحاسبي في:

- أ- أن الأول مصدر من جهة رسمية، بينما الثاني من جهة مهنية.
- ب- أن الأول يحدد كمية المعلومات والثاني يحدد نوعها.
- ج- أن الأول يهتم بقائمة المركز المالي، بينما يهتم الثاني بقائمة الدخل.
- د- غير ما ذكر بعاليه.

(410) يكمن الفرق بين المدرسة الكلاسيكية (الهيكلية) والتفسيرية في:

- أ- أن الأولى أفضل قياساً من الثانية.
- ب- أن الثانية أفضل قياساً من الأولى.
- ج- أن الأولى تهتم بالواقعية، بينما تهتم الثانية بالموضوعية.
- د- غير ما ذكر بعاليه.

- (411) كلما زادت موضوعية القياس كلما قلت واقعيته:  
 أ- تعتبر هذه العبارة صحيحة على إطلاقها.  
 ب- تعتبر هذه العبارة صحيحة بالنسبة للأصول النقدية.  
 ج- هذه العبارة غير صحيحة.  
 د- غير ما ذكر بعاليه.
- (412) أول من اخترع القيد المزدوج في المحاسبة هو:  
 أ- Locpacili.  
 ب- yujijiri.  
 ج- Ball&brown.  
 د- غير ما ذكر بعاليه.
- (413) يمكن أن يعتبر الدخل مقاساً علمياً إذا:  
 أ- وحدت معايير القياس طولياً.  
 ب- وحدت معايير القياس عرضياً.  
 ج- وحدت معايير القياس طولياً وعرضياً.  
 د- غير ما ذكر بعاليه.
- (414) الفرق بين فكرة الدخل حسب المدرسة الهيكلية (الكلاسيكية) والتفسيرية منبعه:  
 أ- تعريف الإيراد.  
 ب- تعريف المصروف.  
 ج- تعريف الإيراد والمصروف.  
 د- غير ما ذكر بعاليه.
- (415) الدخل في رأي المدرسة الكلاسيكية يمكن تعريفه:  
 (أ) - ص-2ص1.  
 (ب) - ص-1ص2.  
 (ج) - ص+1ص2.  
 (د) - غير ما ذكر بعاليه.
- (416) تتميز استثمارات رأس المال ب:  
 أ- تمثل معاملات من جانب واحد بين المنشأة وأصحابها.  
 ب- يترتب على استثمارات أصحاب رأس المال مكاسب للمنشأة.  
 ج- أي زيادة في الإيرادات تزداد استثمارات أصحاب رأس المال.  
 د- غير ما ذكر بعاليه.  
 هـ- جميع ما ذكر عاليه.

(417) الكوارث تمثل:

- أ - انقضاء مفاجئ غير متوقع لأصل أو أكثر من أصول الوحدة المحاسبية
- ب- لا ينتج عن فعل وحدة محاسبية أخرى.
- ج- جميع ما ذكر بعاليه.
- د- غير ما ذكر بعاليه.

(418) تفترض المحاسبة المالية أن المنشأة وحدة محاسبية واحدة:

- أ - طالما أنه ليس هناك دليل عكس ذلك.
- ب- إذا كان عمرها أكثر من سنة مالية.
- ج- إذا حدد عمرها في عقد تأسيسها.
- د- غير ما ذكر عاليه.
- هـ - جميع ما ذكر عاليه.

(419) لا يجوز إثبات المكاسب المحتملة إلا:

- أ - حال حدوثها.
- ب- حال وجود احتمال عالٍ على وقوعها.
- ج- حال تحديد قيمتها.
- د- غير ما ذكر عاليه.
- هـ- جميع ما ذكر بعاليه.

(420) تعتبر القيمة العادلة للأصل في تاريخ اقتنائه:

- أ- الأساس في القياس والتسجيل الأولى للأصول.
- ب- يمثل القيمة السوقية للأصل.
- ج- يمثل الكلفة التاريخية للأصل.
- د- غير ما ذكر عاليه.
- د- جميع ما ذكر بعاليه.

(421) يجب قياس وإثبات تكلفة اقتناء الأصل الذي يتم اقتناؤه مقابل التنازل عن أصل غير

نقدي على أساس:

- أ- كلفته التاريخية.
- ب- القيمة العادلة للأصل غير النقدي المتنازل عنه.
- ج- القيمة السوقية.
- د- غير ما ذكر عاليه.
- هـ- جميع ما ذكر بعاليه.

- (422) يتم قياس الأصل بعد اقتنائه، وذلك أن:
- أ- تحدد طبيعة الأصل كيفية قياس قيمته.
  - ب- تحدد كيفية اقتنائه أو الحصول عليه.
  - ج- تحدد صافي قيمته بعد خصم الاستهلاك.
  - د- غير ما ذكر عاليه.
  - هـ- جميع ما ذكر بعاليه.
- (423) الأساس الذي يجب إتباعه لقياس الخصوم يكمن في:
- أ- القيمة الحالية للمبالغ التي يجب دفعها لتسديد الخصوم.
  - ب- القيمة الاسمية لتلك الخصوم.
  - ج- القيمة الدفترية لتلك الخصوم.
  - د- غير ما ذكر عاليه.
  - هـ- جميع ما ذكر بعاليه.
- (424) يقصد بعملية المضاهاة:
- أ- مقابلة الإيرادات بتكلفة الحصول عليها.
  - ب- مطابقة الإيرادات بتكلفة الحصول عليها.
  - ج- إثبات التكاليف الدفترية.
  - د- غير ما ذكر عاليه.
  - هـ- جميع ما ذكر بعاليه.
- (425) تقاس الإيرادات على أساس:
- أ- السعر المحدد في عملية التبادل.
  - ب- السعر الحالي.
  - ج- السعر المستقبلي.
  - د- غير ما ذكر عاليه.
  - هـ- جميع ما ذكر بعاليه.
- (426) تبرز المجموعات الآتية للأصول وحسب الترتيب في صلب قائمة المركز المالي:
- أ- الأصول المتداولة ثم الاستثمارات ثم الأصول الثابتة غير الملموسة.
  - ب- الأصول الثابتة ثم المتداولة.
  - ج- الأصول المتداولة ثم الأصول الثابتة فالاستثمارات.
  - د- غير ما ذكر عاليه.
  - هـ- جميع ما ذكر بعاليه.

(427) يجب أن تستبعد من الخصوم المتداولة:

- أ- تلك الالتزامات التي تمت بشأنها ترتيبات تعاقدية لسدادها من غير الاحتياطات المتداولة قبل إصدار القوائم المالية.
- ب- جميع الأقساط المستحقة من قرض طويل الأجل.
- ج- جميع أوراق الدفع المستحقة.
- د- غير ما ذكر عاليه.
- هـ- جميع ما ذكر بعاليه.

(428) يجب إظهار البنود الآتية كبنود مستقل في صلب قائمة الدخل ما عدا:

- أ- صافي المبيعات.
- ب- تكلفة المبيعات.
- ج- إجمالي الربح.
- د- غير ما ذكر بعاليه.
- هـ- جميع ما ذكر بعاليه.

(429) في السنة الأولى التي تعتبر فيها المنشأة عاملة:

- أ- يجب أن تفصح الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية عن أن المنشأة في السنوات السابقة لا تزال في مرحلة الإنشاء.
- ب- يجب أن تفصح الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية عن أسماء ملاكها.
- ج- يجب أن تفصح الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية عن عدد أسهم كل مالك.
- د- غير ما ذكر بعاليه.
- هـ- جميع ما ذكر بعاليه.

(430) يتم قياس وإثبات المعاملات المالية التي تتم بعملة أجنبية:

- أ- بسعر الصرف السائد في تاريخ إجراء العملية.
- ب- بسعر الصرف المتوسط.
- ج- بسعر الصرف آخر العام.
- د- بسعر الصرف المستقبلي.
- هـ- غير ما ذكر عاليه.

(431) تحسب تكلفة المخزون المقتنى بقصد بيعه على أساس:

- أ- ثمن شرائه مضافاً إليه تكاليف الشحن والتوصيل والتأمين والرسوم الجمركية والمصاريف الأخرى المباشرة ناقصاً أي خصم فوري تحصل عليه المنشأة.
- ب- ثمن شرائه فقط.
- ج- ثمن شرائه مضافاً إليه تكاليف النقل.
- د- ثمن شرائه مضافاً إليه أي مكسب فوري.
- هـ- غير ما ذكر عاليه.

(432) يقوم المخزون في نهاية الفترة بـ:

أ - القيمة الحالية.

ب- التكلفة.

ج- قيمة الإحلال.

د- التكلفة أو السوق أيهما أقل.

هـ- غير ما ذكر عاليه.

(433) يقصد بالمخزون:

أ- البضاعة الجاهزة لغرض بيعها.

ب- البضاعة شبه المصنعة.

ج- المواد الخام.

د- جميع ما ذكر بعاليه.

هـ- غير ما ذكر عاليه.

(434) يجب أن تفصح القوائم المالية عن جميع العمليات ذات الأهمية النسبية مع ذوي العلاقة:

أ- بغض النظر عن وجود أو عدم وجود أرصدة لهذه العمليات في نهاية السنة المالية

ب- إذا كان هناك رصيد نهاية العام.

ج- إذا تعدى الرصيد 1000 ريال.

د- جميع ما ذكر بعاليه.

هـ- غير ما ذكر عاليه.

(435) يجب إثبات إيرادات عقود الإنشاء طويلة الأجل وفقاً لطريقة نسبة الإنجاز إذا توافرت

الشروط الآتية:

أ- إمكانية الوصول إلى تقديرات للإيرادات يمكن الاعتماد عليها.

ب- توافر درجة معقولة من التأكد من إمكانية تحصيل الإيرادات.

ج- إمكانية الوصول إلى تقديرات للتكاليف يمكن الاعتماد عليها.

د- إمكانية الوصول إلى تقديرات للتكاليف اللازمة لاستكمال العقد.

هـ- جميع ما ذكر عاليه.

(436) يتم إثبات إيرادات ريع الامتياز:

أ- إذا قامت المنشأة المانحة بتنفيذ معظم الالتزامات المبدئية التي تضمنها العقد.

ب- إذا كانت مدة الامتياز أكثر من عشر سنوات.

ج- إذا تجاوزت مدة العقد سنة واحدة.

د- جميع ما ذكر بعاليه.

هـ- غير ما ذكر عاليه.

(437) لا ينطبق معيار البحث والتطوير على:

- أ- تكاليف أنشطة البحث والتطوير التي تنجز للأخيرين وفقاً لترتيبات تعاقدية.
- ب- تكاليف تطوير برامج الحاسب الآلي.
- ج- التكاليف الخاصة بأنشطة الصناعات الإستراتيجية.
- د- جميع ما ذكر بعاليه.
- هـ- غير ما ذكر عاليه.

(438) تقاس تكاليف البحث والتطوير بمقدار ما يستخدم من العناصر الآتية:

- أ- الرواتب والأجور وتكاليف المواد واستهلاك المباني والآلات والتكاليف غير المباشرة والتكاليف الأخرى مثل إطفاء الالتزامات.
- ب- الرواتب والأجور والمصاريف غير المباشرة.
- ج- الرواتب والأجور.
- د- جميع ما ذكر بعاليه.
- هـ- غير ما ذكر عاليه.

(439) يجوز رسملة تكاليف التطوير وإثباتها كأصل غير ملموس في حالة:

- أ- أن عمرها أكثر من سنة مالية.
- ب- أن عمرها أكثر من سنتين ماليتين.
- ج- أن عمرها أكثر من عشر سنوات.
- د- أن عمرها غير محدد.
- هـ- غير ما ذكر عاليه.

(440) يجب استيعاد الرصيد غير المطفأ لتكاليف التطوير واعتباره مصروفاً إذا:

- أ- تبين أنه افتقد أيّاً من أسباب وجوده.
- ب- مر على استفاده أكثر من عامين ماليين.
- ج- مر على استفاده أكثر من خمس سنوات.
- د- مر على استفاده كثر من عشر سنوات.
- هـ- غير ما ذكر عاليه.

(441) يحدد ميعاد توحيد القوائم المالية:

- أ- متطلبات القياس والعرض والإفصاح المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة.
- ب- متطلبات العرض المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة.
- ج- متطلبات الإفصاح المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة.
- د- متطلبات العرض والقياس المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة.
- هـ- متطلبات العرض والإفصاح المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة.

(442) يجب توحيد القوائم المالية عندما:

- أ- تزيد نسبة الاستثمار في الشركة عن 50%.
- ب- تزيد نسبة الاستثمار في الشركة عن 70%.
- ج- تزيد نسبة الاستثمار في الشركة عن 40%.
- د- تزيد نسبة الاستثمار في الشركة عن 90%.
- هـ- غير ما ذكر عاليه.

(443) لا ينطبق معيار توحيد القوائم المالية على:

- أ- الاستثمارات غير ذات الأهمية النسبية.
- ب- المنشآت.
- ج- منشآت البترول.
- د- أ، ب معاً.
- هـ- غير ما ذكر عاليه.

(444) يجب إظهار حقوق الملكية غير المسيطرة في صافي أصول المنشآت:

- أ- كبند مستقل في قائمة المركز المالي.
- ب- كبند مستقل في قائمة التدفق النقدي.
- ج- كبند مستقل في قائمة الدخل.
- د- جميع ما ذكر بعاليه.
- هـ- غير ما ذكر عاليه.

(445) كلما زادت الإيرادات:

- أ- زاد معها الأصول.
- ب- زاد معها المطلوبات.
- ج- زاد معها الدخل.
- د- زاد معها الدخل العادي.
- هـ- غير ما ذكر عاليه.

(446) كلما زادت المصروفات:

- أ- قلت معها الأصول.
- ب- زادت معها المطلوبات.
- ج- نقصت معها حقوق الملكية.
- د- نقصت معه الدخل العادي.
- هـ- غير ما ذكر عاليه.

- (447) يجب عدم استبعاد منشأة تابعة من القوائم الموحدة:
- أ- لمجرد إتلاف فترتها المالية عن الفترة المالية للمنشأة المسيطرة.
  - ب- لمجرد عدم وجود قوائم مالية.
  - ج- لمجرد استخدام سياسات محاسبية مختلفة.
  - هـ- غير ما ذكر عليه.
- (448) تقاس الاستثمارات التي تزيد عن 20% في ملكيتها بـ:
- أ- بالكلفة.
  - ب- بطريقة حقوق الملكية.
  - ج- بالتوحيد.
  - د- جميع ما ذكر به عليه.
  - هـ- غير ما ذكر عليه.
- (449) تصنف الأوراق المالية إذا كانت ملكيتها أقل من 20% بـ:
- أ- للإيجار.
  - ب- للاستثمار.
  - ج- معدة للبيع.
  - د- جميع ما ذكر به عليه.
  - هـ- غير ما ذكر عليه.
- (450) يلزم الإفصاح عن القطاعات إذا:
- أ- زادت إيرادات المنشأة عن مليون ريال.
  - ب- زادت إيرادات المنشأة عن عشرة ملايين ريال.
  - ج- زادت إيرادات المنشأة عن مئة مليون ريال.
  - د- جميع ما ذكر به عليه.
  - هـ- غير ما ذكر عليه.
- (451) الفرق الأساسي بين الأوراق المالية المعدة للتجارة والمتاحة للبيع تكمن في:
- أ- الأولى قصيرة الأجل والأخرى طويلة الأجل.
  - ب- قيمة الأولى أكبر من قيمة الثانية.
  - ج- الأولى لها تاريخ استحقاق والثانية لا استحقاق لها.
  - د- جميع ما ذكر به عليه.
  - هـ- غير ما ذكر عليه.

(452) يجب على كل شركة مساهمة إعداد تقارير أولية:

أ- كل شهر.

ب- كل شهرين.

ج- كل ثلاثة شهور.

د- جميع ما ذكر بعاليه.

هـ- غير ما ذكر عاليه.

(453) المحاسبة هي علم:

أ- قياس الأحداث.

ب- إيصال المعلومات للمستفيدين.

ج- عرض المعلومات المالية.

د- إثبات القيود المحاسبية.

هـ- غير ما ذكر عاليه.



أسئلة (✓) أو (x)

obeikan.com

## أجب بعلامة ( ✓ ) أو ( x ) مع تعليل الإجابة

- (454) إذا تم حل مشكلة أساس القياس فإن التقييم لا يبدو مشكلة في الفكر المحاسبي. [ ]
- (455) ينتفي فرض الشخصية المعنوية دون غيره من الفروض الأخرى في حالة تصفية الوحدة الاقتصادية. [ ]
- (456) لو استخدمنا القيمة السوقية كأساس للقياس لأدى ذلك إلى توحيد وحدة القياس. [ ]
- (457) لا تبرز مشكلة القياس مطلقاً في حالة عدم استخدام فرض الدورية. [ ]
- (458) هناك اتفاق بين آراء المدرسة الكلاسيكية والتفسيرية أنه يجوز أحياناً تحقق الإيراد عند الإنتاج وفي أحيان أخرى بعد التشغيل. [ ]
- (459) قائمة الدخل هي عبارة عن قائمة بين قائمتي مركز مالي. [ ]
- (460) قائمة المركز المالي هي عبارة عن قائمة بين قائمتي دخل. [ ]
- (461) تهتم قائمة المركز المالي بالتغير في صافي الأصول. [ ]
- (462) الزيادة في الإيرادات ينتج عنها زيادة في صافي الأصول. [ ]
- (463) الزيادة في رأس المال ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية. [ ]
- (464) لا يمكن تطبيق الأساس النقدي الخاص عملياً وإنما كل ما قيل عن هذا الموضوع لا يخرج عن إطار الفلسفة النظرية فقط. [ ]
- (465) تكمن أهمية مفاهيم المحاسبة المالية في أنها ضرورية لبناء إطار فكري يشكل الأساس لوضع معايير متسقة وملائمة. [ ]
- (466) توضع معايير المحاسبة في المقام الأول لمنفعة من يقومون بإعداد القوائم المالية. [ ]
- (467) ينحصر الخلاف الرئيس بين مفهومي رأس المال النقدي ورأس المال العيني في كيفية المحاسبة عن التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول. [ ]
- (468) إذا كانت النفقة ترتبط مباشرة بإيرادات فترة محاسبية معينة يتم اعتبارها مصروفاً عند تحقق هذه الإيرادات. [ ]
- (469) لقد صدر في المملكة معياران أحدهما خاص بالعرض والآخر خاص بالإفصاح. [ ]
- (470) تتبنى المدرسة التفسيرية القيمة الخارجة كأساس لقياس الأصول. [ ]
- (471) تعتبر تكاليف الأبحاث أصولاً تستهلك على عدة سنوات. [ ]
- (472) مهما اختلفت طرق الاستهلاك فإنها تؤدي إلى نفس النتيجة، فجميعها طرق عشوائية. [ ]
- (473) الاستهلاك عنصر أساسي من عناصر التكلفة. [ ]

- [ ] (474) أصدر Apb معايير المحاسبة وبلغ عددها 36 معياراً.
- [ ] (475) كلما زادت حقوق الملكية فإن هذا يعني أن هناك زيادة في الإيرادات.
- [ ] (476) هناك فروق أساسية بين مبادئ المحاسبة وفروضها.
- [ ] (477) يرجع أصل المحاسبة المالية إلى القرن الرابع الميلادي.
- [ ] (478) الفرق الأساسي بين المدرسة الكلاسيكية والتفسيرية يرجع في صلبه إلى أسلوب عرض القوائم المالية.
- [ ] (479) كلما زادت قيمة الأصل صعب قياسه والعكس.
- [ ] (480) ليس هناك استثناء على فرض الوحدة المحاسبية.
- [ ] (481) الفرق بين المصروف والأصل يكمن في المدة الزمنية لهما، فإذا كانت طويلة اعتبر أصلاً والعكس.
- [ ] (482) كلما زادت خصوم الوحدة الاقتصادية قل معه أصولها.
- [ ] (483) يقصد بالعرض في المحاسبة المالية كمية المعلومات المعروضة في القوائم المالية.
- [ ] (484) تهتم المدرسة السلوكية بضرورة إيجاد قاعدة واقعية للقياس.
- [ ] (485) يرجع السبب في قياس الأراضي بتكلفتها التاريخية في رأي المدرسة الكلاسيكية أساساً إلى تطبيق فرض الوحدة الاقتصادية.
- [ ] (486) كلما زادت مصروفات الوحدة الاقتصادية كلما أدى ذلك إلى نقص في دخلها.
- [ ] (487) يمكن تعريف المحاسبة المالية بأنها علم قياس الأحداث المالية لوحدة اقتصادية معينة وعرض نتائج القياس إلى المستفيدين لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.
- [ ] (488) تتولى الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مهمة إصدار تراخيص مزاولي المهنة في المملكة.
- [ ] (489) تتولى Aicpa مهمة إصدار تراخيص مزاولي المهنة في أمريكا.
- [ ] (490) يكمن الهدف من الإطار الفكري أن يكون بديلاً لنظرية المحاسبة.
- [ ] (491) لم يصدر Fasb حتى الآن سوى 97 معياراً.
- [ ] (492) أصدرت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إطاراً فكرياً للمحاسبة في المملكة.
- [ ] (493) يشمل الإطار الفكري في المملكة حالياً تحديداً لأهداف المحاسبة المالية فقط.
- [ ] (494) قد تقيس المحاسبة بعض الأحداث غير المالية.
- [ ] (495) لا يمكن أن يتم قياس الأحداث المالية لوحدين قانونيين مستقلتين معاً.
- [ ] (496) كلما زدنا الموضوعية في القياس قل معه واقعيته.
- [ ] (497) من أشهر علماء المحاسبة في أمريكا الأستاذ Mass.
- [ ] (498) يمكن الشهادة بصحة أرقام القوائم المالية.

- [ ] (499) إذا زاد رأس مال الوحدة الاقتصادية حتماً تزيد معه أصولها.
- [ ] (500) هناك إجماع في الفكر المحاسبي على أساس القياس ولكن ليس هناك إجماع على وحدة القياس.
- [ ] (501) يبرز مفهوم الحيطة والحذر الاعتراف الفوري بالخسائر.
- [ ] (502) تعتبر استثمارات أصحاب رأس المال (باعتبارهم مالكين) تحويلات غير تبادلية بين الوحدة المحاسبية ومالكيها؛ لأنها لا تضحى بشيء من أصولها كما أنها لا تتحمل أي التزامات مقابل هذه التحويلات.
- [ ] (503) وفقاً لبيان مفاهيم المحاسبة فإن الوحدة المحاسبية تطابق الوحدة النظامية بموجب نظام الشركات السعودي.
- [ ] (504) يمثل الإيراد المقدم خصماً ذا طبيعة نقدية.
- [ ] (505) وفقاً لبيان مفاهيم المحاسبة يجب قياس الأصول النقدية- بعد اقتنائها- على أساس القيمة الحالية للمبالغ التي ينتظر تحصيلها.
- [ ] (506) تهدف الأحداث الخارجية إلى إضافة المنفعة إلى السلع والخدمات التي تقدمها [ ] المنشأة للآخرين.
- [ ] (507) يمكن تعريف صافي الدخل (الخسارة) لأي فترة محاسبية بأنه القيمة التي تبقى بعد مضاهاة المصروفات والخسائر من جانب والإيرادات والمكاسب من جانب آخر.
- [ ] (508) وفقاً لبيان مفاهيم المحاسبة يتحقق الإيراد بمجرد حدوث عملية التبادل.
- [ ] (509) تعتبر المعلومات قابلة للتحقق إذا كانت تساعد متخذ القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار.
- [ ] (510) وفقاً لمعيار العرض والإفصاح إذا تم تبويب دين مستحق التسديد ضمن الخصوم المتداولة يجب تبويب الأموال المخصصة لسداده ضمن الأصول المتداولة.
- [ ] (511) تتمثل المنح الرأسمالية في المساهمات الرأسمالية التي حصلت عليها الوحدة المحاسبية من أصحاب رأس المال في شكل هبات.
- [ ] (512) يجب عكس تأثير التغيير في التقديرات المحاسبية بتعديل القوائم المالية لكافة المدد المالية المعروضة إلا في الظروف التي يتعذر فيها ذلك.
- [ ] (513) إذا تعذر في تاريخ القوائم المالية- تحديد احتمال وقوع حدث قد يؤدي إلى خسارة محتملة- فليس من الضروري الإفصاح عن وجود خسارة محتملة.
- [ ] (514) في القوائم الموحدة تظهر حقوق أقلية المساهمين في الشركات التابعة كبند مستقل في قائمة المركز المالي من ضمن الخصوم.

- (515) يتم تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للمدد السابقة بتعديل رصيد حساب الأرباح المبقاة للمدد التي شملها الخطأ ولا تعدل القوائم المالية.
- [ ]
- (516) لقد صدر في المملكة معياران أحدهما خاص بالعرض والآخر بالإفصاح.
- [ ]
- (517) الفرق بين المطلوبات العادية والتقديرية اختلافهما في نسبة التوقع.
- [ ]
- (518) يوجد تحديد دقيق لطبيعة ودور المحاسبة.
- [ ]
- (519) لا يمكن التفرقة بشكل دقيق بين العلم والنظرية والفرض.
- [ ]
- (520) المحاسبة علم قائم بذاته وليس مجرد خدمة أو سلعة.
- [ ]
- (521) نظرية الوكالة تشمل تنمية صافي الأصول بناءً على خطة محددة.
- [ ]
- (522) تصنف العلوم إلى علوم بحثية وعلوم تطبيقية.
- [ ]
- (523) النظرية عبارة عن مجموعة من الفرضيات المنطقية.
- [ ]
- (524) يشير (واتس وزمرمان) أن هدف النظرية في قدرتها على التفسير والتنبؤ، وهذا أساس النظرية الإيجابية.
- [ ]
- (525) القياس عبارة عن التمثيل الرقمي للأحداث أو الأشياء.
- [ ]
- (526) مازالت وحدة القياس في المحاسبة ليست وحيدة وثابتة ومعروفة.
- [ ]
- (527) هناك جدل عميق في تحديد وتعريف الأصول.
- [ ]
- (528) لكي يتم تطوير نظرية المحاسبة فإن التركيز يجب أن ينصب على القياس والإيصال المحاسبي.
- [ ]
- (529) صنف (هندركسن) مدارس الفكر المحاسبي إلى ثلاثة مستويات.
- [ ]
- (530) يعتبر (بول وبراون) عام 1968م من أوائل من بحث في معلومات المستفيد من القوائم المالية
- [ ]
- (531) إن بناء الإطار الفكري للمحاسبة يعتبر عموداً مقرباً لبناء نظرية المحاسبة.
- [ ]
- (532) يركز الأسلوب الواقعي على بناء معايير المحاسبة كلما اقتضى الأمر ذلك.
- [ ]
- (533) هناك ثلاثة مستويات لنظرية السوق الكفاء (Emh) تكمن في المستوى الضعيف
- [ ]
- ومتوسط القوة والقوي.
- [ ]
- (534) يحدد نموذج (لينتر وشارب) العلاقة بين مردود السهم المستقبلي وبين عوامل ثابتة.
- [ ]
- (535) يركز الأسلوب الإيجابي على دور متخذي القرار الاقتصادي وكذا علاقتهم.
- [ ]
- (536) تركز نظرية الوكالة على تحليل العلاقات بين متخذي القرار، حيث إن كلاً منهم يجادل لتعظيم فوائده التي سيجنيها من تلك العلاقة.
- [ ]
- (537) ظهرت فكرة مطابقة الإيرادات بالمصروفات متلازمة مع تقصير الفترة المحاسبية، وذلك خلال القرن الرابع عشر الميلادي.
- [ ]

- [ ] (538) لا تبرز مشكلة الاستهلاك مطلقاً في حالة عدم استخدام فرض الدورية.
- [ ] (539) لكي يتم تطبيق مبدأ التغطية علمياً يجب أن يكون هناك 100% مطابقة بين الإيرادات والمصروفات.
- [ ] (540) مطابقة الإيرادات بالمصروفات تعني في الواقع مقابلة الإيرادات بالمصروفات وذلك حسب آراء المدرسة الكلاسيكية.
- [ ] (541) ليس هناك فرق بين طبيعة الربح المحاسبي في رأي المدرسة التفسيرية والاقتصاديين.
- [ ] (542) الدخل باستخدام طريقة الرسملة ينتج من طرح صافي قيمة الأصول في بداية المدة من نهايتها.
- [ ] (543) كلما زادت الفترة المالية كلما أدى ذلك إلى سهولة استخدام دخل الوحدة الاقتصادية وقلت مشكلة التوزيع.
- [ ] (544) قد تقل حقوق الملكية لوحدة اقتصادية في رأس مالها.
- [ ] (545) ليس هناك فرق بين آراء المدرسة الكلاسيكية والمدرسة التفسيرية في تحديد مفهوم الدخل لو اتفقنا على نقطة تحقق الإيراد.
- [ ] (546) يتساوى حاصل جمع صافي أرباح الوحدة الاقتصادية مقاساً على أساس آراء المدرسة الكلاسيكية مع الفرق بين التغير في صافي أصول الوحدة الاقتصادية بين بداية المشروع ونهايته.
- [ ] (547) كلما زادت أصول الوحدة الاقتصادية زاد دخلها والعكس ليس صحيحاً.
- [ ] (548) الزيادة في صافي الأصول يمثل إما إيراداً أو تغييراً في رأس المال.
- [ ] (549) قائمتا الدخل والتغير في المركز المالي تعتبران قائمة بين قائمتي مركز مالي.
- [ ] (550) لم ينص معيار العرض والإفصاح على عرض القوائم المالية وإيضاحاتها بترتيب معين.
- [ ] (551) تتساوى القيمة السوقية مع قيمة التصفية دائماً.
- [ ] (552) تعني فكرة الدخل الصافي للوحدة الاقتصادية زيادة الإيرادات على المصروفات.
- [ ] (553) قد تتساوى التكلفة التاريخية مع كل من تكلفة الإحلال والقيمة السوقية.
- [ ] (554) يقصد بإيجابية القياس دقة استخراج النتائج.
- [ ] (555) ليس هناك فرق بين تعريف الخصوم حسبما حدده الإطار النظري الصادر من Fasb وما حددته أهداف ومفاهيم المحاسبة في المملكة.
- [ ] (556) تقاس الإيرادات على أساس السعر المحدد في عملية التبادل.
- [ ] (557) عند دراسة القيمة النسبية لبند أو جزء أو مجموعة في قائمة الدخل يجب مقارنته بقيمة إجمالي الدخل.

- (558) يتطلب المعيار ضرورة إبراز الاستثمارات والأصول المالية كبنء منفصل في قائمة المركز المالي.
- [ ]
- (559) يقصد بالأحداث الداخلية «الوقائع التي تحدث داخل الوحدة الاقتصادية وتؤثر على إيرادها» [ ]
- (560) يتطلب المعيار ضرورة إبراز الخصوم المتداولة في مجموعات رئيسة في صلب قائمة المركز المالي تحت عناوين مستقلة حسب نوعها.
- [ ]
- (561) يتطلب المعيار ضرورة إظهار المبالغ المستحقة السداد لأعضاء مجلس الإدارة كبنء مستقل في قائمة المركز المالي.
- [ ]
- (562) يقصد بالبنوء الاستثنائية «المكاسب أو الخسائر ذات الأهمية النسبية التي تنجم عن الكوارث أو الانتقاء الجبري للأصول» .
- [ ]
- (563) يعتمد مستوى جودة المعلومات فقط على الخصائص الذاتية لهذه المعلومات، أي ملاءمتها ومدى إمكانية الاعتماد عليها.
- [ ]
- (564) يجب أن يتساوى رأس المال العامل في حالة استخدام مفهوم الربح العادي والربح الشامل [ ]
- (565) لا يختلف المصروف عن التكلفة من حيث إن كليهما يمثل استفاداً للموارد الاقتصادية للمنشأة [ ]
- (566) وفقاً للمعيار يجب عكس تأثير التغير في التقديرات المحاسبية بتعديل القوائم المالية لكافة المدد المالية المعروضة إلا في الظروف التي يتعذر فيها ذلك.
- [ ]
- (567) وفقاً للمعيار في القوائم الموحدة تظهر حقوق أقلية المساهمين في الشركات التابعة كبنء مستقل في قائمة المركز المالي من ضمن الخصوم.
- [ ]
- (568) وفقاً للمعيار يتم تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للمدد السابقة بتعديل رصيد حساب الأرباح المبقاة للمدد التي شملها الخطأ ولا تعدل القوائم المالية للمدة الجارية.
- [ ]
- (569) وفقاً لبيان المفاهيم تحدد الكيفية التي نشأت بموجبها الخصوم- وليست طبيعتها- كيفية قياس قيمتها بعد نشأتها.
- [ ]
- (570) عند تحديد الأهمية النسبية لأحد البنوء وفقاً للمعيار يجب أن تؤخذ القيمة النسبية للبنء وليس نوعيته في الاعتبار.
- [ ]
- (571) وفقاً للمعيار من أمثلة نتائج العمليات الفرعية مع الوحدات الأخرى المكاسب (الخسائر) من بيع الأصول غير المقتناة للبيع.
- [ ]
- (572) من أمثلة العمليات الفرعية مع الوحدات الأخرى وفقاً لمعيار الخسائر الناتجة عن حكم قضائي ضد الوحدة المحاسبية بسبب عدم تنفيذ اتفاق معين مع عميل أو مورد.
- [ ]
- (573) يمثل صافي الدخل وفقاً للمعيار دخل الوحدة المحاسبية وفقاً لمفهوم الدخل الشامل.
- [ ]
- (574) يشترط تعريف الأصل وفقاً لبيان المفاهيم ملكية المنشأة للأصل.
- [ ]

- (575) وفقاً لبيان المفاهيم تحدد طبيعة الأصل وليس كيفية اقتنائه كيفية قياس قيمته بعد إثبات تكلفته في السجلات المحاسبية. [ ]
- (576) وفقاً لبيان المفاهيم لا يجوز إثبات المكاسب المحتملة حتى تقع الأحداث في المستقبل المؤيدة لوجود هذه المكاسب. [ ]
- (577) يعني الإثبات المحاسبي باختيار اللحظة الزمنية التي يتحقق فيها الإيراد. [ ]
- (578) وفقاً للمعيار تبرز المجموعات الآتية لحقوق أصحاب رأس المال وفقاً لهذا الترتيب: رأس المال المدفوع، الأرباح المبقاة المخصصة، الأرباح المبقاة غير المخصصة، المنح الرأسمالية. [ ]
- (579) يقصد بالأحداث الداخلية الوقائع التي تحدث داخل الوحدة الاقتصادية وتؤثر على إيراداتها. [ ]
- (580) يمكن الفصل بين مشكلة تقويم الأصول ومشكلة تحديد وحدة القياس. [ ]
- (581) مبدأ الحيطة والحذر هو الأساس في تمسك أصحاب المدرسة الكلاسيكية بالكلفة التاريخية. [ ]
- (582) تتساوى القيمة التاريخية والسوقية للأصول النقدية. [ ]
- (583) إذا تساوت أسس تقييم الأصول بين أفكار المدرسة الكلاسيكية والتفسيرية فلا يحدث بينهما اختلاف في قياس الدخل. [ ]
- (584) أشار شامبر إلى أنه يمكن معرفة القيمة السوقية لكامل الوحدة الاقتصادية عن طريق ضرب عدد أسهمها في القيمة السوقية لتلك الأسهم. [ ]
- (585) الغرض الأساسي من قائمة التغير في المركز المالي هو معرفة السيولة لدى الوحدة الاقتصادية. [ ]
- (586) يجب أن يتساوى رأس المال العامل في حالة استخدام نظرية الربح العادي والربح الشامل. [ ]
- (587) قائمة التغير في المركز المالي عبارة عن قائمة بين قائمتي مركز مالي. [ ]
- (588) الاستهلاك عبارة عن وسيلة توفير أموال النقدية يمكن شراء الأصل بها مستقبلاً. [ ]
- (589) مهما تعددت طرق تقييم المخزون فكلها طرق عشوائية. [ ]
- (590) تنتمي أفكار Ijiri إلى المدرسة التفسيرية وأفكار Champer إلى المدرسة الكلاسيكية. [ ]
- (591) في حالة ارتفاع الأسعار فإن أفضل وسيلة لتقييم المخزون هي طريقة Fifo. [ ]
- (592) يشمل الإطار الفكري في المملكة حالياً تحديداً لأهداف المحاسبة المالية فقط. [ ]
- (593) قد تقيس المحاسبة بعض الأحداث غير المالية. [ ]
- (594) إذا زاد رأس مال الوحدة الاقتصادية حتماً تزيد معه أصولها. [ ]
- (595) لا يمكن أن يتم قياس الأحداث المالية لوحدين قانونيتين مستقلتين معاً. [ ]
- (596) هناك اتفاق بين آراء المدرسة الكلاسيكية والتفسيرية أنه يجوز أحياناً تحقق الإيراد عند الإنتاج وفي أحيان أخرى بعد التشغيل. [ ]

- (597) يتطلب معيار العرض والإفصاح العام في المملكة ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة. [ ]
- (598) كلما زاد صافي الأصول بين فترتين كان ذلك ناتجاً من المكاسب مع افتراض بقاء عناصر الدخل الأخرى على حالها. [ ]
- (599) أي زيادة في المطلوبات ينتج معها نقص في أصول الوحدة الاقتصادية. [ ]
- (600) بضاعة آخر المدة باستخدام معيار Fifo تكون أقل منها لو استخدمت طريقة Lifo في حالة التضخم. [ ]
- (601) تكلفة البضاعة المباعة باستخدام طريقة Fifo تكون أكبر منها لو استخدمت طريقة Lifo في حالة الانكماش. [ ]
- (602) يمكن أن يحول المصرف إلى أصل ويمكن أن يتحول الأصل إلى مصرف. [ ]
- (603) المجموعة الكاملة للقوائم المالية حسب معيار العرض والإفصاح العام السعودي تكون من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي. [ ]
- (604) راتب مدير الشركة يمكن أن يكون جزءاً من كلفة البضاعة المباعة. [ ]
- (605) ليس هناك فرق في التسمية بين الربح العادي والربح الشامل فكلاهما يعطيان صافي ربح متساوٍ. [ ]
- (606) تعرف المصروفات في المملكة بأنها النقص في حقوق الملكية. [ ]
- (607) المطلوبات المتوقعة يلزم دائماً قياسها. [ ]
- (608) إذا زادت الأصول زاد معها الدخل. [ ]
- (609) كلما قلت مصروفات الوحدة الاقتصادية كلما زاد دخلها. [ ]
- (610) يعتبر احتياطي الديون المشكوك في تحصيلها جزءاً من الاحتياطيات العامة. [ ]
- (611) تهلك شهرة المحل على مدة أقصاها 40 سنة. [ ]
- (612) يمكن مطابقة المصروفات بالإيرادات دائماً. [ ]
- (613) يتحقق الإيراد بالبيع فقط. [ ]
- (614) أي زيادة في صافي الأصول ليست من النشاط الأساسي للوحدة الاقتصادية يمكن اعتبارها مكاسب. [ ]
- (615) أي نقص في صافي أصول الوحدة الاقتصادية مرده دائماً إلى تحقيقها خسارة خلال العام. [ ]
- (616) يعد Ball أحد رواد المدرسة التفسيرية. [ ]
- (617) sec مسؤولة مباشرة عن إصدار معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية. [ ]

- (618) إذا تساوت وحدة القياس وأساس القياس بين الفكر الاقتصادي والمحاسبي لن يكون هناك فرق بينهما في قياس الدخل. [ ]
- (619) يتطلب معيار العرض والإفصاح العام السعودي ضرورة استخدام نفس القوائم للشركة تحت الإنشاء التي تصدرها الشركة العاملة. [ ]
- (620) حدد المعيار السعودي نسبة 8% كأساس للأهمية النسبية. [ ]
- (621) يظهر رقم المدينين في قائمة المركز المالي بالقيمة الحالية للمدين دائماً. [ ]
- (622) في لحظة تصفية الوحدة الاقتصادية تقيم أصول الوحدة الاقتصادية في شكل نقدية. [ ]
- (623) رأس المال العامل هو الفرق بين الأصول السائلة والخصوم قصيرة الأجل. [ ]
- (624) تقاس المعلومات العادية دائماً بالقيمة الحالية. [ ]
- (625) تعرف الأصول في المملكة بأنها منافع اقتصادية ذات نفع مستقبلي. [ ]
- (626) الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة أن الأولى يجب تسديدها خلال عام والأخرى خلال الدورة التجارية. [ ]
- (627) يعتبر Monnitz أحد رواد المدرسة الكلاسيكية. [ ]
- (628) اقتصار فرض الشخصية المعنوية على الشركات المساهمة. [ ]
- (629) يمكن تعريف نظرية المحاسبة بأنها الترابط المنطقي لمجموعة من الفرضيات. [ ]
- (630) تهتم المدرسة السلوكية بالمستفيد العادي من القوائم المالية. [ ]
- (631) فرض استمرارية المشروع هو الأساس في احتساب الاستهلاكات. [ ]
- (632) هناك تطابق في الشخصية المعنوية في نظر المحاسبة والقانون. [ ]
- (633) ما حدث في الماضي سيحدث في المستقبل هو أساس فرض استمرارية المشروع. [ ]
- (634) يرجع أصل تاريخ تطور الفكر المحاسبي للثورة الصناعية. [ ]
- (635) يحتم نظام الشركات في المملكة على الشركات والمؤسسات والمشروعات الفردية إعداد قوائم مالية سنوية بغض النظر عن نشاطها أو حجمها. [ ]
- (636) صدر معيار العرض والإفصاح العام في المملكة عام 1402هـ. [ ]
- (637) يسمح للشركات في أمريكا عام 1979م بإعادة تقييم أصولها بالقيمة السوقية. [ ]
- (638) تتساوى القيمة السوقية للأصل مع الكلفة التاريخية معدلة بأثر التضخم. [ ]
- (639) قد تتساوى القيمة الدفترية مع القيمة السوقية أحياناً. [ ]
- (640) جميع قيم أصول الوحدة الاقتصادية مقاسة بأرقام تقريبية. [ ]
- (641) إذا حلت مشكلة وحدة القياس وأساس القياس توحدت النتائج المحاسبية. [ ]

- (642) بعد حصول المحاسب على عضوية هيئة المحاسبين القانونيين السعوديين يمكنه فوراً ممارسة المهنة. [ ]
- (643) يتطلب معيار العرض والإفصاح العام في المملكة ضرورة الإفصاح عن تفاصيل المدينين. [ ]
- (644) يتطلب معيار العرض والإفصاح العام في المملكة ضرورة إعداد قائمة التغير في حقوق الملكية. [ ]
- (645) يتطلب معيار العرض والإفصاح العام في المملكة ضرورة إعداد قائمة الدخل للأعمال المستمرة فقط. [ ]
- (646) يتطلب معيار العرض والإفصاح العام في المملكة ضرورة الفصل بين الإيرادات والمكاسب. [ ]
- (647) يتطلب المعيار ضرورة فصل وإبراز الخصوم المتداولة في مجموعات رئيسية في صلب قائمة المركز المالي تحت عناوين مستقلة حسب نوعها. [ ]
- (648) لتحديد الأهمية النسبية لبند أو جزء أو مجموعة معينة في القوائم المالية لغرض تحديد ضرورة إبرازها في القوائم المالية أو الإيضاحات يجب أن تؤخذ نوعية البند في الاعتبار فقط. [ ]
- (649) لم يتطلب معيار العرض ضرورة إعطاء عناوين للإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية. [ ]
- (650) لا يتطلب المعيار ضرورة تبويب الأصول والخصوم إلى ثابت و متداول. [ ]
- (651) يجب أن تظهر البنود الاستثنائية كجزء مستقل من قائمة الدخل. [ ]
- (652) لم يشترط بيان مفاهيم المحاسبة في تعريف الأصل ملكيته للمنشأة. [ ]
- (653) يفهم من تعريف صافي الدخل (أو الخسارة) في بيان مفاهيم المحاسبة أنه اختار مفهوم الدخل الشامل. [ ]
- (654) طبقاً للقواعد الأساسية لمفهوم الإثبات المحاسبي فإن المكاسب التي يمكن إثباتها محاسبياً تقتصر على المكاسب الناتجة عن أحداث تنطوي على تحويلات للأصول والخصوم. [ ]
- (655) ينطبق معيار العرض والإفصاح على شركات الأموال دون شركات الأشخاص والمنشآت الفردية. [ ]
- (656) لم يشترط معيار العرض والإفصاح الفصل بين البنود النقدية والبنود غير النقدية بالنسبة للأصول المتداولة. [ ]
- (657) إذا طبقت المنشأة طرقياً محاسبية من بين البدائل المحاسبية المقبولة فليس من الضروري الإفصاح عن ذلك ضمن ملخص السياسات المحاسبية المهمة. [ ]
- (658) ليس هناك في الواقع فرق بين القيمة السوقية وتكلفة الإحلال. [ ]
- (659) ليس هناك جدل حول طريقة قياس المطلوبات، فالمطلوبات الطويلة أو القصيرة الأجل تسجل بقيمتها الاسمية. [ ]

- [ ] (660) لا يتم تسجيل شهرة المحل إلا عند الشراء تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر.
- [ ] (661) الاستهلاك عنصر أساسي من عناصر التكلفة.
- [ ] (662) مهما اختلفت طرق تسجيل المخزون فإن التالف يحمل إلى كلفة البضاعة المباعة.
- [ ] (663) الفرق الأساسي بين تعريف Fasb و Apb للمطلوبات أن الأول يركز على طبيعة المطلوبات والثاني على طريقة قياسها.
- [ ] (664) طريقة القسط الثابت في استهلاك الأصول تأخذ في الاعتبار أثر التقادم والاستخدام والتغيرات التكنولوجية.
- [ ] (665) في حالة ارتفاع الأسعار، فإن طريقة القسط المتناقص تعتبر أحسن الطرق لإظهار القيمة الواقعية للأصول والقريبة من قيمتها السوقية.
- [ ] (666) عند إظهار القيمة السوقية للأصول نكون أخذنا عامل الوقت والتضخم في الاعتبار.
- [ ] (667) يحسب الدخل باستخدام طريقة الرسملة ويتم من خلال طرح صافي قيمة الأصول في بداية المدة وصافي قيمة الأصول في نهايتها.
- [ ] (668) تهتم المدرسة التفسيرية بطرق القياس. بينما تهتم المدرسة الكلاسيكية بأساس القياس.
- [ ] (669) ظهرت فكرة مطابقة الإيرادات بالمصروفات متلازمة مع تقصير الفترة المحاسبية.
- [ ] (670) ينحصر الخلاف الرئيس بين مفهومي رأس المال النقدي ورأس المال العيني في كيفية المحاسبة عن التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول.
- [ ] (671) إعداد القوائم المالية التي تعكس التغيرات في المستوى العام للأسعار لا يعني تغيير أساس القياس المستخدم في المحاسبة المالية الآن.
- [ ] (672) التكلفة الاستبدالية الجارية هي التكلفة التي يلزم تحملها في الوقت الراهن لاقتناء أصول مماثلة أو ما يعادلها.
- [ ] (673) يستخدم مصطلح المحاسبة بالقيم الجارية لوصف النماذج المحاسبية التي تحدد قيم الأصول التبادلية بالرجوع إلى الوقت الراهن (تاريخ قائمة المركز المالي).
- [ ] (674) عرفت أهداف ومفاهيم المحاسبة في المملكة الأصل بأنه مصدر اقتصادي قابل للقياس.
- [ ] (675) يختص مفهوم القياس المحاسبي بتحديد الآثار النقدية للأحداث الخارجية.
- [ ] (676) يمكن التعبير عن القياس المحاسبي بق  $س \times ص \times ع$ .

